بحث

الجغرافية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط في ظل التغييرات الراهنة

مركز بحوث للدراسات
2015

مركز بحوث للدراسات
Bhooth Centre for Studies

الفهرس

فهرس الصور والجداول ٢
مقدمة: ٣
أولا: في ضبط المصطلحات الواردة في البحث وأهداف البحث ٤
ثانيا: أهداف البحث ٦
الفصل الأول: الموارد الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط في ظل التغيرات الراهنة ٧
الفصل الثاني: مستقبل الخطط الاقتصادية للدول الكبرى في الشرق الأوسط في ظل التغيرات الراهنة ١٦
الفصل الثالث: مستقبل العلاقات الاقتصادية الإقليمية لدول الشرق الأوسط ٢٣
الفصل الرابع: النتائج والتوصيات ٣١
المراجع والمصادر ٤٠

فهرس الصور والجداول

جدول رقم (١) اقتصادات دول الشرق الأوسط	٨
الشكل رقم (١) الناتج المحلي لدول الشرق الأوسط	٩
الشكل رقم (٢) متوسط دخل الفرد لدول الشرق الأوسط	٩
الشكل رقم (٣) النفط والغاز في الشرق الأوسط	١٠
الشكل رقم (٤) النسب المئوية للمخزون النفطي في العالم	١١
الشكل رقم (٥) حصة مخزون بعض الدول العربية من الغاز العالمي	١١
الشكل رقم (٦) احتياطي النفط العالم بحسب المنطقة	١١
الشكل رقم (٧) مخزون الغاز في العالم وحصة الشرق الأوسط	١١
الجدول رقم (٢) الدول العشرة التي تمتلك أكبر احتياطي نفطي مؤكد	١٢
الشكل رقم (٨) المياه في الشرق الأوسط ١	١٢
الشكل رقم (٩) المياه في الشرق الأوسط ٢	١٣
الشكل رقم (١٠) الأمن الغذائي لمنطقة الشرق الأوسط	١٤
الشكل رقم (١-٢) واردات النفط الأميركي من دول الأوبك	١٧
الشكل رقم ٢-٢ خطوط الغاز المتجهة إلى أوربا عبر روسيا وتركيا	١٨
الشكل رقم (٣-٢) أكبر المصدرين للسلاح في العالم	١٩
الشكل رقم (٤-٢) نسب مستوردات السلاح من روسيا للعالم	١٩
الجدول رقم (١-٣) أساليب إدارة الموارد النفطية وملكيتها في الأقاليم	٢٧

bohooth1@gmail.com

مقدمة

،يجمع الباحثون على أن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، حيث يشكل الاقتصاد الطبقة العميقة لاتخاذ القرار السياسي، وبناء استراتيجيات عمل للدول، ويجب على صانع القرار والمهتم بمتابعة الشؤون الدولية الإلمام والمعرفة بالقضايا الاقتصادية الأساسية التي تساعد على فهم طبيعة القرارات المتخذة في كل من الدول الكبرى والإقليمية، وللمساعدة على بناء استراتيجيات خاصة وبرامج عمل اتجاه الغير.

وتأتي دراسة الجغرافية الاقتصادية في هذا الجانب، من أجل التعرف على توزع الموارد الاقتصادية، ودور الموقع في الاقتصاد، والبحث عن أسباب اهتمامات الدول الاقتصادية في منطقة دون أخرى، وكذلك طبيعة العلاقات البينية بين دول منطقة جغرافية واحدة.

عندما بدأت التجمعات البشرية بالتموضع، اختارت الأماكن القريبة من الأنهار والموارد الطبيعية، وامتدت مع مرور الزمن حتى أوقفت ذلك التمدد الحدود الطبيعية من بحار وأنهار وجبال وغيرها، هذه البقعة الجغرافية التي سكنها مجموعة من البشر، أصبحت أبرز عناصر تكوين الدولة الحديثة، التي نعيش فيها اليوم، وعلى الرغم من أن الدول الكبرى والاتفاقات فيما بينها وتجاذبات المصالح، والمسألة (الإثنية) لعبت دورا في إعادة رسم الحدود لدول الشرق الأوسط، إلا أن الموارد الاقتصادية بقيت أحد أبرز العناصر المؤثرة في تشكيل تلك الدول، وستبقى في الفترة المستقبلية.

ولا يخفى على أحد أن منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والمنطقة العربية خصوصا، تخضع لعمليات تحول وتغيير، قد تؤدي في النهاية إلى إعادة تشكيل الحدود، أو إعادة توزيع الأدوار، على ضوء مجموعة من العناصر الناتجة عن تلك العملية، ومنها مدى استقرار المناطق في فترة ما بعد التغيير، والقدرة على الاستفادة من الموارد التي تمتلكها تلك المناطق، وموقع تلك المنطقة، بالإضافة إلى عناصر أخرى.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الجغرافية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط، مع التركيز على الدول التي تخضع لحالة التغيير بسبب الثورات، وأثر الاقتصاد في مخرجات هذا التغيير.

ويتكون البحث من ثلاثة أقسام رئيسية، يتعلق الأول: بالموارد الاقتصادية وتوزعها في منطقة الشرق الأوسط، ومستقبل هذا التوزع في ظل التغييرات الراهنة، والثانية في مخططات الدول الكبرى الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، ومستقبل هذه المخططات، والثالث في طبيعة العلاقات البينية الاقتصادية ومستقبل هذه العلاقات بين دول الشرق الأوسط.

أولا: في ضبط المصطلحات الواردة في البحث وأهداف البحث

مصطلح "الشرق الأوسط"

مع نهاية القرن التاسع عشر (فترة الاستعمار)، بدأ الكثير من المحللين بإطلاق مصطلح الشرق الأوسط على دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط، وقد يتوسع هذا المصطلح ليشمل[1]:

المنطقة العربية، وتركيا وإيران وافغانستان، وباكستان، وقد ينحصر في المنطقة العربية وإيران وتركيا، بالإضافة إلى مصر، ويحمل هذا المصطلح في طياته ملمحا استشراقيا، حيث ينطلق من رؤية مركزية لدول أوربا.

ورغم أن معظم سكان هذه المنطقة يتكلمون العربية ويدينون بالإسلام، إلا أنه من ناحية أخرى هذه الدول غير متجانسة، فالسمات الاقتصادية ليست ذاتها بين هذه الدول، وكذلك السمات الاجتماعية، والسياسية، ومستوى التنمية الشاملة والتقدم، بالإضافة لاختلاف توزع السكان بين هذه المناطق، أي أننا نستطيع أن نضع لهذه المنطقة عوامل مشتركة (صورة أولية)، كما نستطيع أن نضع عوامل اختلاف وتباين بين هذه الدول| الأقاليم، ونحن في هذا البحث نتطلع إلى التركيز على الشرق الأوسط بمعناه المصغر أي دول الخليج وبلاد الشام والعراق وإيران وتركيا ومصر.

أبرز خصائص منطقة الشرق الأوسط

أ - اللغة العربية والقومية العربية: تنطق أغلب دول المنطقة بالعربية، عدا إيران وتركيا والكيان الصهيوني التي تملك لغاتها الخاصة، ويتوزع في منطقة الشرق الأوسط أقليات قومية كالأكراد، والأشوريين.

ب - الدين الاسلامي: تجمع ديانة الإسلام معظم دول المنطقة، وتدين الكيان الصهيوني باليهودية، كما يتوزع في منطقة الشرق الأوسط ديانات أخرى منها المسيحية التي تواجدت في المنطقة بكثافة وتراجع عدد معتنقيها بسبب الهجرة والحروب.

ج - الموقع الجغرافي المميز: يتموضع الشرق الأوسط عند ملتقى القارات الكبرى للعالم القديم، ويتحكم بمواقع مرورية هامة (قناة السويس، البسفور والدردنيل، باب المندب، مضيق هرمز..).

د - موارد طاقة غنية: يحتوي الشرق الأوسط على أكثر من نصف موارد العالم النفطية، كذلك تأتي قطر واليمن والامارات وعمان بين أكبر عشر مصدرين عالميين للغاز في العالم.

---

[1] اسماعيل مقلد، الشرق الأوسط، جامعة أسيوط، مصر، ٢٠٠٤.

هـ- موطن الحضارات القديمة: خرجت من منطقة الشرق الأوسط العديد من الحضارات التاريخية، مما جعله مكاناومقصدا من الناحيتين الدينية والتاريخية.

و - أبرز عوامل اختلاف دول الشرق الأوسط

اختلاف النظم السياسية: ففي الشرق الأوسط نظم ملكية، وأخرى جمهورية، وفيها دول تصنف على أنها ديمقراطية أو قريبة من الديمقراطية، وفيها دول شمولية.

ز - الصرع السياسي المستمر: إن وجود الكيان الصهيوني كان ولا يزال عاملا أساسيا في الصراع القائم في الشرق الأوسط، كذلك سعي الشعوب إلى التحرر جعلها في صراع دائم مع حكوماتها.

ح - بين التبعية والاستقلال: تتبع أغلب دول الشرق الأوسط لدول غربية في سياساتها وقراراتها، فيما تحاول غيرها نيل استقلال قرارها.

لا يمكن تعميم هذه الظواهر (المذكورة أعلاه) على كل دول الشرق الأوسط، إلا أنها تمثل صورة نمطية لدراسة الشرق الأوسط، ومدخلا علما لمشكلاته وسماته، و كان لابد من ذكر هذه السمات، كمدخل لدراسة قضايا الشرق الأوسط في الجانبين السياسي والاقتصادي.

١ – **(الجغرافية الاقتصادية)**: تهتم الجغرافية الاقتصادية بدراسة توزع الموارد، والنشاط الاقتصادي المكاني، ومحل دراسة هذه الجغرافية هو التباين الإقليمي في الموارد[٢]، وأماكن استهلاك الثروات، بالإضافة لدراسة العوامل البشرية والطبيعية والحضارية المتحكمة في إنتاج ونقل وتوزيع واستهلاك الموارد والثروات.

٢ – **(الموارد الاقتصادية)**: تعتبر الطبيعة خزان لمصادر هائلة للثروات الاقتصادية، ويحاول البشر منذ بداية وجودهم تحويل هذه المصادر إلى موارد اقتصادية دائمة، فالمورد مصدر معروف للثروة، ويختلف المورد عن المصدر بالاكتشاف، ففي حين نعرف كلنا أن الطبيعة مصدر غني بالثروات يتوجب علينا اكتشاف آليات استخراج هذه الثروات لنحولها إلى موارد.

وتشمل الموارد: الأرض و ما عليها، و ما حوت، (موارد طبيعية) والجهد البشري أيا كان (موارد بشرية)، رأس المال، والتقنية المستخدمة في الإنتاج، ولعل أبرز ما في مسألة الموارد هو أن هناك عوامل تساعد على تعظيم النفع من هذه الموارد، كالموقع والسياسات المستخدمة في إدارة هذه الموارد.

---

[٢] دياب، علي، مفهوما الإقليم وعلم الأقاليم: من منظور جغرافي بشري، مجلة جامعة دمشق، العدد الثاني، ٢٠١٢.

من أبرز خصائص الموارد:

- ندرة الموارد الاقتصادية.
- المورد الواحد يسهم في إنتاج عدة سلع.
- السلعة الواحدة تحتاج لاستخدام عدة موارد لإنتاجها.

ثانيا: أهداف البحث

وما نريد أن نقوله هو، أن دراسة الجغرافية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط، تعيننا على تحديد عدد من القضايا هي:

- قدرتنا على تحديد الدور الراهن والمستقبلي لكل منطقة من مناطق الشرق الأوسط من الناحية الاقتصادية.
- يساعدنا في الإجابة على سؤال قدرة تلك المناطق على الاستقلال أو الانفصال عن غيرها من المناطق.
- يعين على فهم مخططات الدول الكبرى والإقليمية في المنطقة.
- فهم العلاقات الاقتصادية البينية بين دول المنطقة، ومستقبل المراكز الإقليمية الاقتصادية.
- تعتبر مسألة دراسة الموارد الاقتصادية المرتكز الرئيس لعمليات التنمية الاقتصادية المستقبلية.
- فهم الطبقة العميقة لاتخاذ القرارات السياسية وبناء الاستراتيجيات.

كل هذا بالإضافة إلى جملة أسباب أخرى، تجعلنا نتطلع لنظرة قريبة على الجغرافية الاقتصادية للشرق الأوسط.

الفصل الأول: الموارد الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط في ظل التغيرات الراهنة

مقدمة:

تمر منطقة الشرق الأوسط حاليا بتغيرات لا تخفى على أحد، فالمنطقة مشتعلة بالأحداث، فثورات الربيع العربي أطاحت بحكم رؤساء وحكومات، وأصبح صوت الشعوب العربية أكثر جرأة، وتم كسر التوازنات القديمة في المنطقة لصالح توازنات جديدة لم تتبلور بعد صورتها النهائية، وتشكل الموارد الاقتصادية سببا جزءا فرعا جانبا من الصراع الحالي، حيث تعتبر المنطقة غنية بموارد الطاقة، وتتمتع بموقع استراتيجي، بالإضافة لموارد عديدة أخرى، هذا الأمر يدفعنا للتساؤل عن خارطة هذه الموارد في ظل التغيرات الراهنة، ومستقبل الوصول إليها، ويقدم هذا الفصل خارطة للموارد الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط.

أولا: اقتصاد دول الشرق الأوسط

لم يكن موقع دول الشرق الأوسط هو العامل الوحيد الذي جعل هذه المنطقة محط أنظار العالم، فلطالما شكلت موارد الطاقة ميزة إضافية وعالية لاهتمام دول العالم بهذه المنطقة.

تتنوع موارد دول الشرق الأوسط، وكذلك تتباين مستويات هذه الدول على سلم الدخل الذي تحققه هذه الدول، فبينما تأتي المملكة العربية السعودية في مرتبة متقدمة بين الدول التي يرتفع فيها دخل الفرد تأتي جارتها اليمن في مرتبة متأخرة جدا في دخل الفرد، وتعتبر دول الخليج عموما في مصاف الدول ذات الدخل المرتفع[٣]، ونستطيع بالنظر إلى الجدول رقم (١) أخذ نظرة عامة عن اقتصادات الدول في الشرق الأوسط، حيث نلاحظ أن بعض هذه الدول متوسط دخل الفرد فيها مرتفع للغاية كدول الخليج والكيان الصهيوني، وبعضها الآخر دخلها منخفض كسوريا واليمن وفلسطين.

كما أن مصر وتركيا وإيران تعتبر أكبر دول الشرق الأوسط من حيث عدد السكان، في حين أن بعض الدول لا يتجاوز عدد سكانها بضعة ملايين كالكويت وقطر والبحرين.

ورغم أن الشرق الأوسط ليس دولة واحدة أو منطقة متجانسة، إلا أننا نستطيع – من الناحية الاقتصادية أن نطلق بعض الملاحظات الأولية، على دول الشرق الأوسط وهي:

[٣] قاعدة بيانات صندوق النقد العربي، وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم (١) اقتصادات دول الشرق الأوسط			
البلد ٢٠١٣	عدد السكان (مليون نسمة)	الناتج المحلي بمليارات الدولارات	دخل الفرد (ألف دولار سنويا)
مصر	٨٢	٢٧٢	٣,٣
ايران	٧٧	٣٦٦	٤,٧
تركيا	٧٥	٨٢٢	١٠,٩
الجزائر	٣٨	٢٢٣	٥,٨
العراق	٣٥	٢٢٩	٦,٥
السعودية	٣٠	٧٤٥	٢٤,٨
اليمن	٢٤	٣٥	١,٤
سورية	٢٢	٤٠	١,٨
الإمارات	٨,٥	٣٩٦	٤٦
الكيان الصهيوني	٨	٢٩٠	٣٦,٢٥
الأردن	٦,٥	٣٣	٥
ليبيا	٦	٧٣	١٢
لبنان	٤,٥	٤٤	٩,٧
الكويت	٤	١٨٤	٤٦
قطر	٢	٢٠٢	١٠١
البحرين	١,٣	٣٢	٢٤
فلسطين	٤,٥	٧	١,٧
المصدر: البنك الدولي، وصندوق النقد العربي.			

١ -تصنف معظم هذه الدول في مصاف الدول النامية أو دول العالم الثالث أو الدول الآخذة بالنمو، فيما تعتبر اقتصادات الكيان الصهيوني وتركيا من بين الاقتصادات المتقدمة.

٢ - تعتمد معظم هذه الدول على الموارد الأولية في دخلها المحلي، حيث تقل نسبة السلع المصنعة، وترتفع نسبة المواد الأولية في صادراتها، ونستطيع مرة أخرى أن نستثني تركيا والكيان الصهيوني.

٣ - لا تحقق معظم هذه الدول معدلات نمو اقتصادي سنوي ثابت، مما يدل على عدم استقرار اقتصاداتها، وعلى عدم وجود خطط تنموية استراتيجية ومتتابعة في معظم هذه الدول.

٤ - تمتلك معظم هذه الدول موارد طاقة تدر لـ ها دخلا سنويا جيدا، إلا أنها بقيت عاجزة عن تطوير هذه الأموال في خدمة تقدمها وازدهارها.

ونستطيع توضيح المعلومات الاقتصادية الأولية لهذه الدول في الشكلين البيانين القادمين (١) و(٢)، اللذان يوضحان، مقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول (GDP) ومقارنة لمتوسط دخل الفرد للبلدان المشار إليها في الشكلين البيانين القادمين.

bohooth1@gmail.com

الشكل رقم (١) الناتج المحلي لدول الشرق الأوسط بمليارات الدولارات

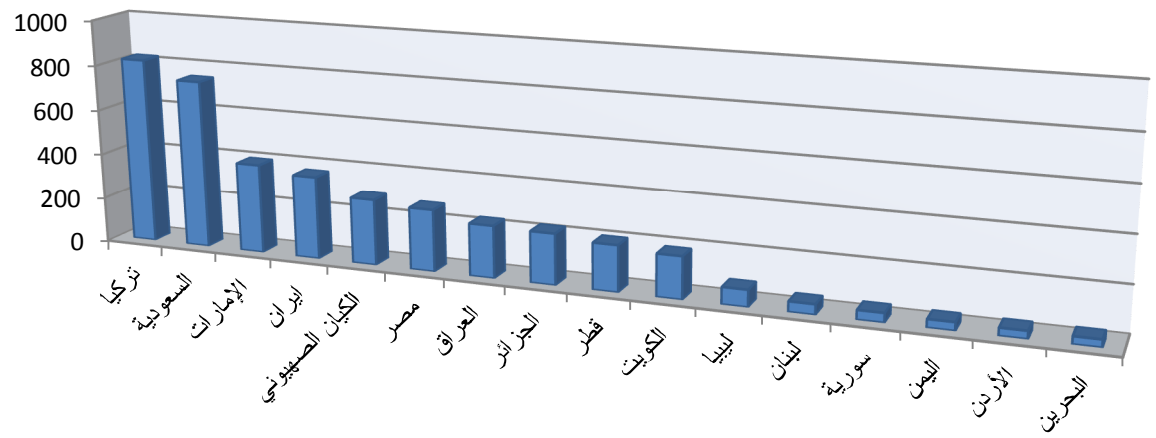

الشكل رقم (٢) متوسط دخل الفرد لدول الشرق الأوسط (ألف دولار سنوياً)

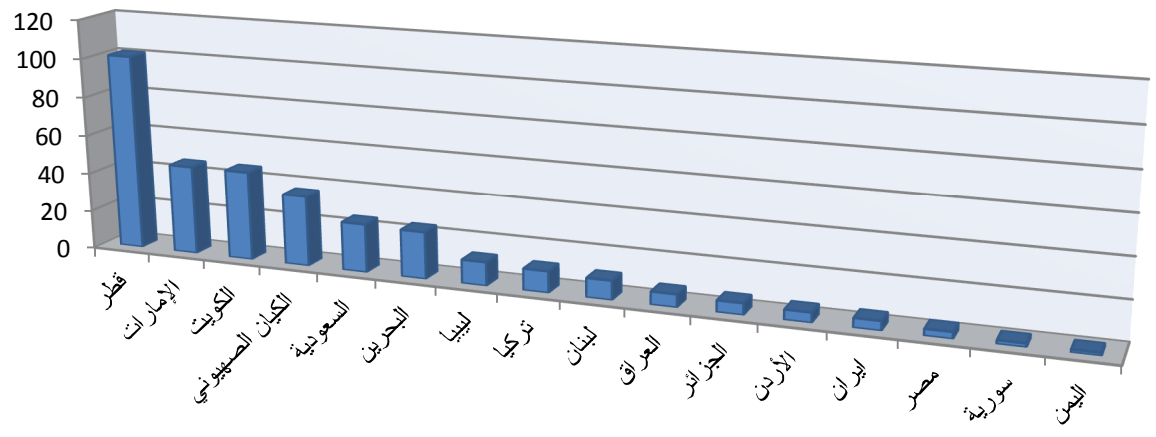

مصدر: بيانات قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات صندوق النقد العربي

ثانيا: موارد الطاقة في دول الشرق الأوسط

يحتوي الشرق الأوسط على نصف مصادر الطاقة العالمية على الأقل، وتتوزع هذه الموارد بين دول الشرق الأوسط كافة، وتأتي دول الخليج على أعلى قائمة الدول التي تمتلك

موارد الطاقة، وتعتبر المملكة العربية السعودية الدولة الأهم في مخزون وإنتاج النفط، كما تأتي قطر على قائمة الدول الكبرى في مخزون الغاز، وتعتمد معظم دول الشرق الأوسط على موارد الطاقة كمصدر أساسي في دخلها، ويقدر أن هذا الاحتياطي تزيد مدة استهلاكه عن مائة سنة للغاز وما يقارب ذلك للنفط، في حين أن متوسط استهلاك مخزون العالم أقل من خمسين علما، مما يدل على أن لهذه المنطقة دور حالي ومستقبلي كبير.

الشكل رقم (٣) النفط والغاز في الشرق الأوسط

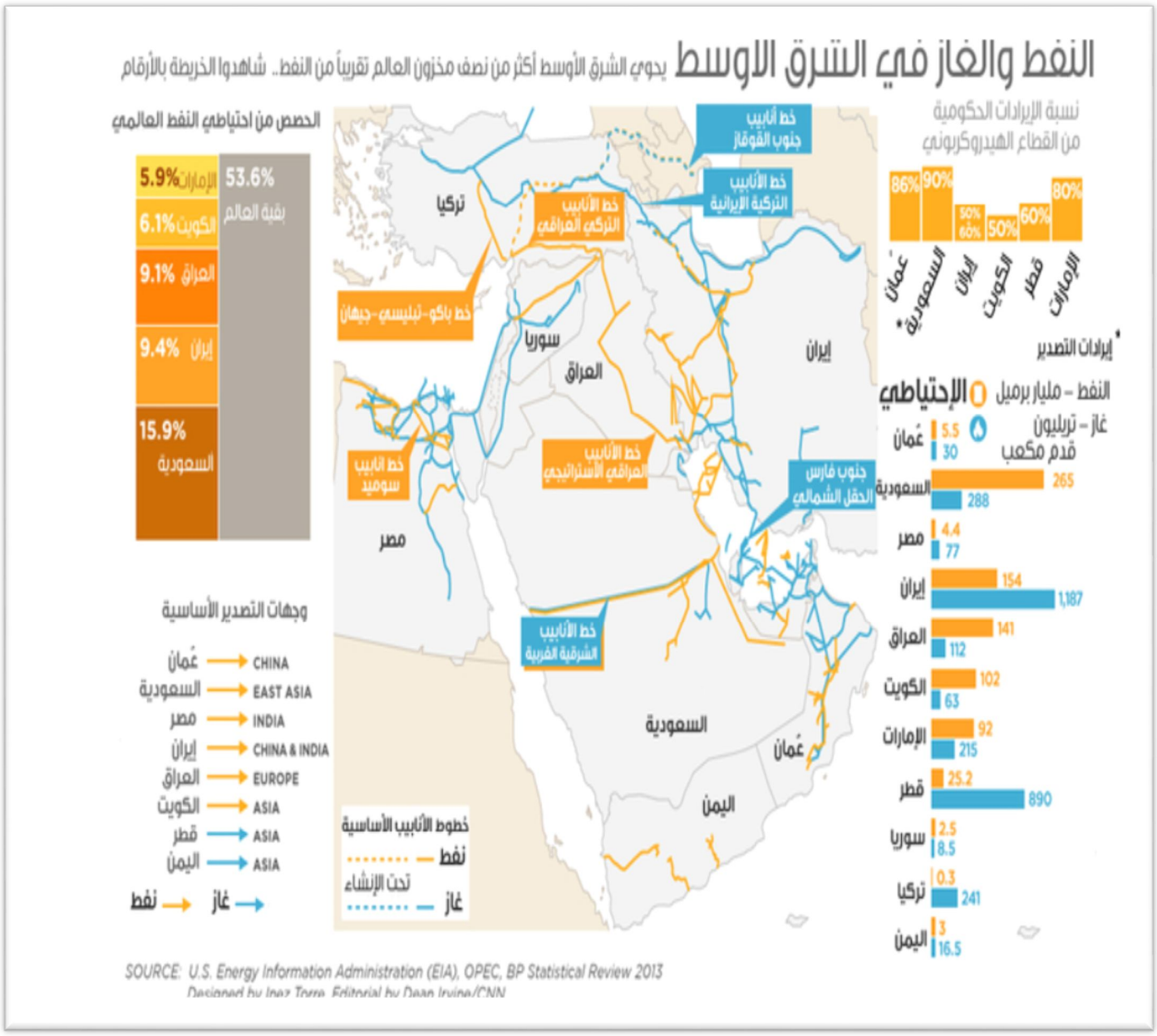

bohooth1@gmail.com

الشكل رقم (٤) النسب المئوية للمخزون النفطي لدول العالم (اوبك بالأحمر)

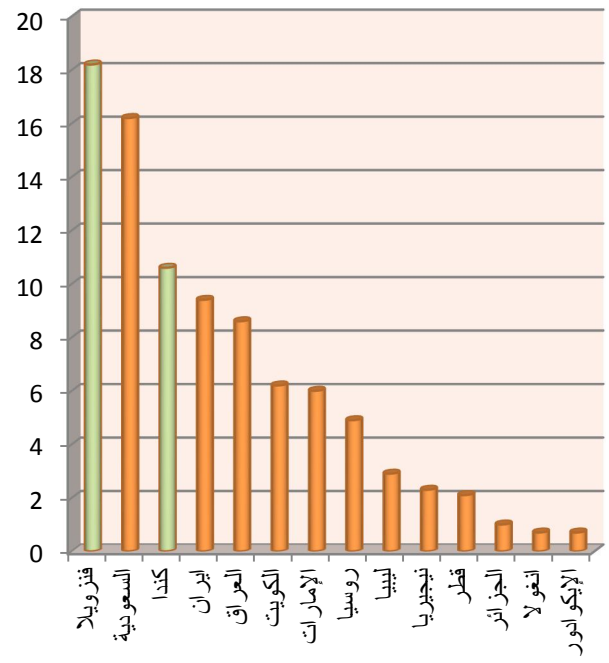

الشكل رقم (٥)حصة مخزون بعض الدول العربية من الغاز العالمي

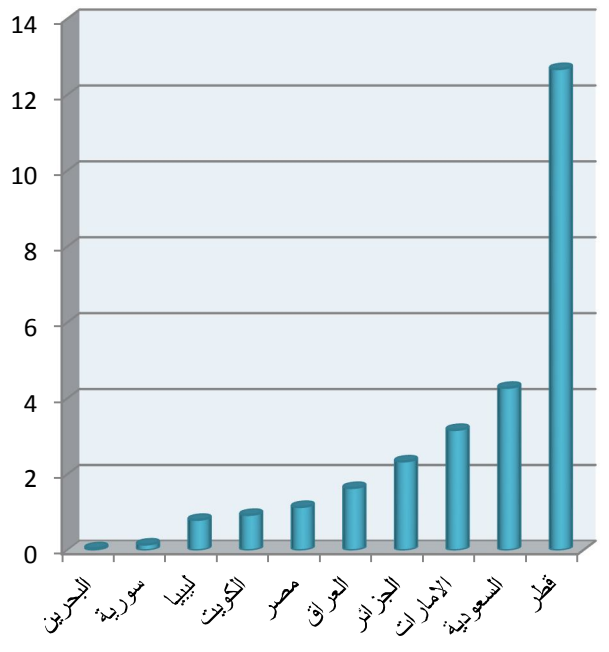

الشكل رقم (٦) احتياطي النفط العالمي بحسب المنطقة (ملاين البراميل)

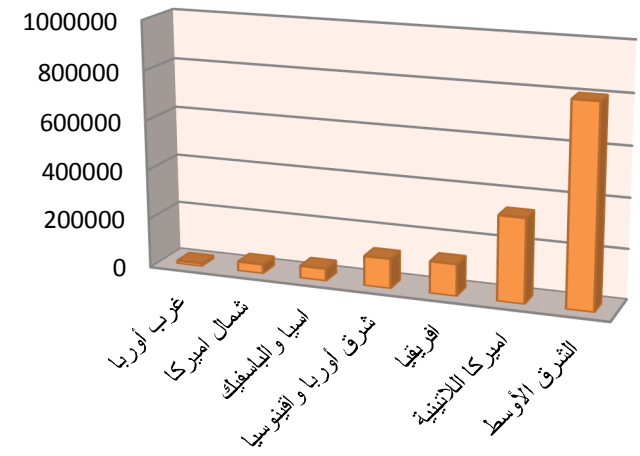

الشكل رقم (٧) مخزون الغاز في العالم –حصة الشرق الأوسط

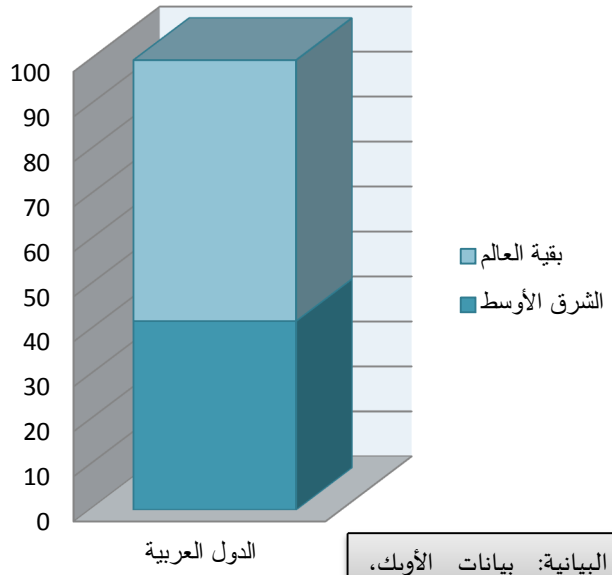

مصدر بيانات الأشكال البيانية: بيانات الأوبك،

توضح هذه الأشكال أعلاه، حصة دول الشرق الأوسط من مخزون الطاقة (النفط والغاز)، ونسبتها إلى بقية العالم، حيث نلاحظ أن النفط والغاز يوجدان بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط بل هو الأكبر مقارنة ببقية المناطق.

الجدول رقم (٢) الدول العشرة التي تمتلك أكبر احتياطي نفطي مؤكد

الترتيب	البلد	الاحتياطيات (٢٠١٣)مليارات البراميل	النسبة المئوية من الاحتياطي العالمي
1	Venezuela	297.6	18.2
2	Saudi Arabia	265.4	16.2
3	Canada	173.1	10.6
4	Iran	154.6	9.4
5	Iraq	141.4	8.6
6	Kuwait	101.5	6.2
7	UAE	97.8	6
8	Russia	80	4.9
9	Libya	48	2.9
10	Nigeria	37.2	2.3

المصدر: بيانات منظمة أوبك

وتصدر قطر الغاز إلى الولايات المتحدة الأميركية وكندا والمكسيك، وأيضا إلى بريطانيا، واليابان والصين والهند وكوريا وتايوان، وتصدر الإمارات معظم الغاز إلى اليابان، وتصدر المملكة العربية السعودية معظم نفطها إلى دول آسيا وأميركا، (الصين والهند تستوردان ثلث الانتاج الشرق أوسطي٢٠١٣)، كما تذهب كميات إلى أوربا وأفريقيا، وتعتمد الولايات المتحدة على نفط العراق بشكل كبير.

ثالثا: المياه في الشرق الأوسط

من الملفت للنظر، أن تواجه المناطق السكنية في العالم شحا في المياه في كوكب أكثر من ثلاثة أرباعه مياه، فالمياه العذبة لا تشكل أكثر من ثلاثة بالمائة من مجمل المياه، وحتى هذه الثلاثة بالمائة ٧٦%منها متجمدة، و٢١,٨%مياه جوفية، وفقط٠,٦% مخصصة

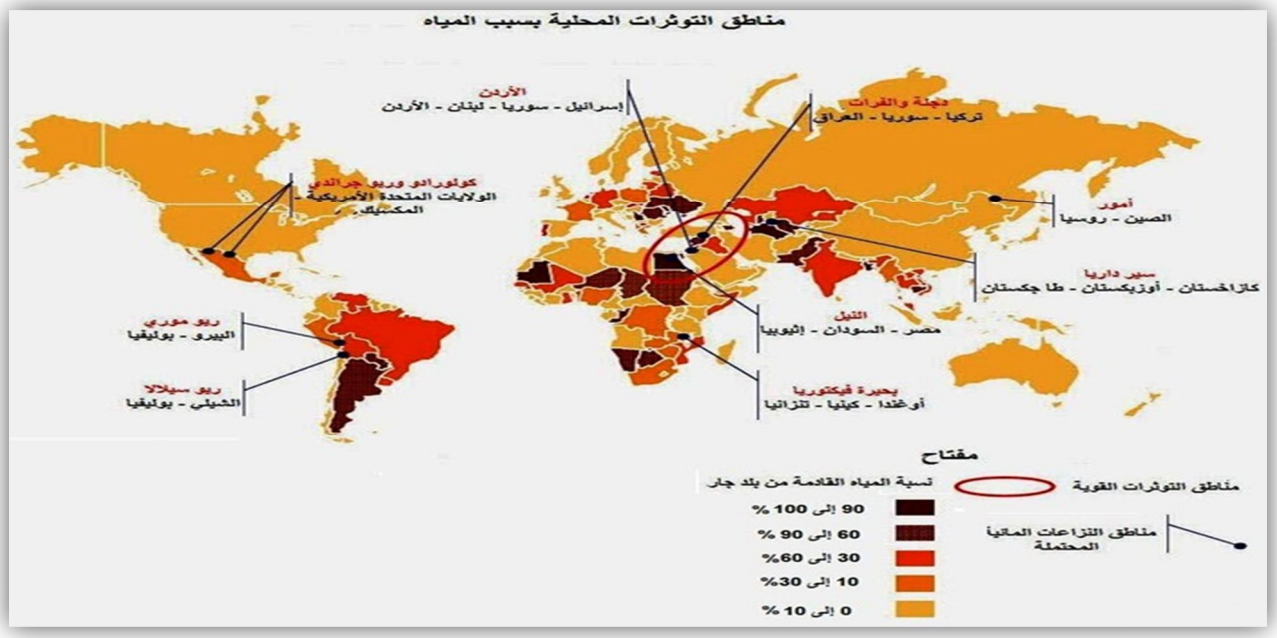

bohooth1@gmail.com

لاستهلاك مليارات السكان[٤] التي سكنت وتسكن الأرض، وفوق هذا يعتبر الشرق الأوسط منطقة شحيحة المياه.

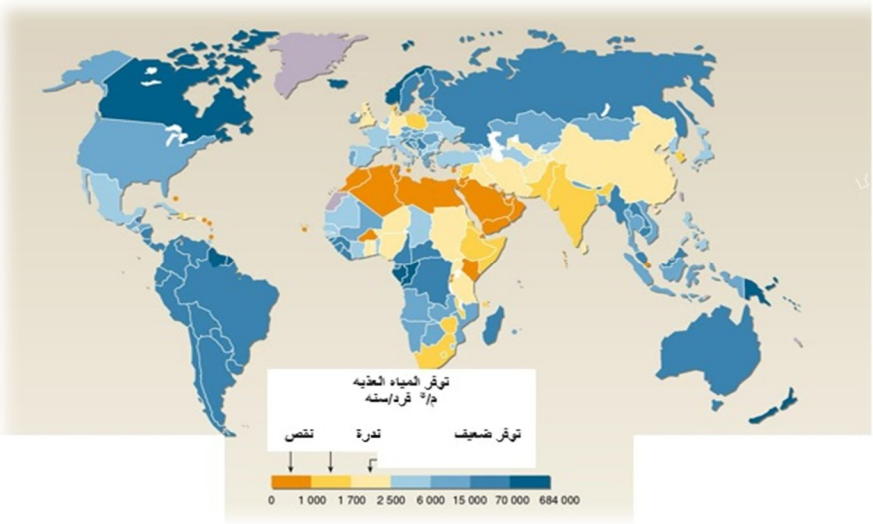

إن منطقة الشرق الأوسط هي منطقة صراعات على المياه، فوق صراعتها الموجودة أصلا بينها، فالأردن – مثلا- البلد الذي يشتهر بمزروعاته الجيدة، والتي تشكل الزراعة لسكانه نشاطا أساسيا، يحتاج إلى الكيان الصهيوني من أجل توفير مياهه.

اليمن مثلالا يوجد فيها أنهار، وتعتمد في شربها على المياه الجوفية، التي تتضاءل يوما بعد يوم، وهذا يهدد الشرب والزراعة والصناعة، ويجعل عدد العاطلين عن العمل في المستقبل أكبر فأكبر، مما يعني أن اليمن ستكون في المستقبل بحاجة لبناء مشاريع تحلية مياه أو بذل المزيد لترشيد الاستهلاك الحالي، كما تواجه إيران مشكلة مياه كبيرة بسبب طبيعة المناخ فيها، ويعتقد أن تصرف إيران المزيد من المال لحل هذه المشكلة التي تسببت بالكثير من المشاكل في البلاد.

وتواجه دول الخليج وبقية الدول عموما مشكلة تزايد استهلاك المياه في بيئة شحيحة بالمياه مما يجعل تكلفة تأمين هذه المياه عالية للغاية[٥].

---

[٤] العلاقات بين المياه والطاقة في الشرق الأوسط، معهد استوكهولم للسلام، ٢٠٠٩.

[٥] يشير تقديرات المعهد الدولي للموارد عام ١٩٩٢م إلى أن الاستثمارات في قطاع المياه تمثل ١٠% إلى ٢٠% من الاستثمارات الحكومية ويقدر المعهد نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق على المشروعات في المنطقة بحوالي ١٠٠ إلى ٢٠٠ دولار أمريكي!.

رابعا: الأمن الغذائي لدول منطقة الشرق الأوسط

لقد كانت منطقة إقليم بلاد الشام في التاريخ خزان العالم من الحبوب، وكانت الامبراطورية الرومانية قد جعلت من تلك المنطقة المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه في الزراعة، ورغم أن إقليم النيل، وإقليم بلاد الشام كانا مكتفيين ذاتيا في الفترات السابقة من الحبوب إلا أنهما بدءا باستيراده مؤخرا بسبب ضعف السياسات الحكومية في هذا الجانب، و زاد تراجع محاصيل الحبوب في سورية والعراق في السنوات العشرة الأخيرة، مسألة نقص المياه، كما أثرت التغيرات الأخيرة خلال الثورة بالوضع في هاتين الدولتين.

وتعاني معظم دول الشرق الأوسط (باستثناء تركيا) من مشاكل في الأمن الغذائي، وتأتي اليمن على رأس أزمة الغذاء، حيث تشير تقارير الأمم المتحدة أن سبعة ملايين على الأقل هم من بين الجياع في اليمن.

كما عمدت المملكة العربية السعودية إلى اتباع سياسة تقوم على ثلاثة نقاط من أجل التغلب على مشكلة الغذاء، وهي:

- دعم الزراعة المحلية وتشجيع شركات الزراعة، والقيام باستثمارات كبرى في هذه الناحية.

- استئجار الأراضي في مختلف أنحاء العالم، السودان وأثيوبيا واستراليا وغيرها، من أجل زراعتها والحصول على مصادر الغذاء.

- بناء مستودعات استراتيجية للمحصولات القابلة للتخزين وعلى رأسها القمح، وذلك من أجل التغلب على المشاكل الطارئة.

bohooth1@gmail.com

أما مصر فهي تواجه مشكلة كبيرة في الأمن الغذائي حيث يواجه ثلاثة عشر مليون مصري على الأقل مشكلة في تأمين غذائهم الكامل بسبب وقوعهم تحت خط الفقر، وتواجه مصر فجوة غذائية حجمها٧٠% في القمح والفول (الغذاءين الأساسيين للمصريين)[٦]، وأكثر من ٥٠% من اللحوم، وكذلك تستورد مصر ثلث حاجتها من السكر وأكثر من ثلاثة أرباع حاجتها للزيوت، ويرجع معظم الخلل في الأمن الغذائي المصري إلى أسباب اقتصادية تتعلق بسوء إدارة الموارد المتاحة، حيث يوجد في مصر٨,٥ مليون فدان مزروع، وهناك٦,٦مليون عامل في قطاع الزراعة الذي يسهم ب١٥%من الدخل المحلي لمصر.

أما إيران التي تمتلك٢٩% من مساحة أراضيها قابلة للزراعة، فإنها تؤمن ٩٠%من حاجتها الغذائية، خاصة من الحبوب والأرز وتصدر إيران الفستق والزعفران والتمر والعسل وغيرها، وقد حصلت إيران على ذلك بفضل الإدارة الجيدة للمسألة الزراعية، والإنفاق على البحث العلمي الزراعي[٧]، ومع هذا يبدو أن مستقبل إيران الزراعي (بسبب مشكلة المياه، ومشكلة المناخ) يبدو هذا المستقبل محملا بالمخاطر والعقبات وارتفاع الكلفة من أجل الاستمرار في الزراعة.

وبفضل مواردها المائية وحسن تدبيرها تأتي تركيا في المراتب الأولى للدول الزراعية في عدة محاصيل، وتضع تركيا برنامجا مستقبليا لتطوير الزراعة في جنوب شرق الأناضول حيث تستثمر مبالغ ضخمة لإنشاء مشاريع زراعية وصناعية متممة، ويعتبر مشروع جنوب شرق الاناضول ثامن أكبر مشروع في العالم من حيث التكلفة، وتهدف تركيا إلى سد العجز لدى دول الشرق الأوسط من خلال هذا المشروع.

---

[٦] التصدي للأمن الغذائي في مصر، المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، ٢٠١٣.

[٧] صرح وزير الزراعة في إيران أنهم قاموا بتسعة آلاف بحث في المجال الزراعي خلال عام.

الفصل الثاني: مستقبل الخطط الاقتصادية للدول الكبرى في الشرق الأوسط في ظل التغيرات الراهنة

مقدمة:

تتخذ منطقة الشرق الأوسط أهمية عالمية كبيرة، بسبب موقعها الجغرافي، وموارد الطاقة التي تحتويها، وبسبب الأوضاع الإقليمية السياسية التي تدور ضمنها، وقد تهافتت الدول الكبرى منذ زمن بعيد للسيطرة على هذه المنطقة، لما لها من دور حضاري وثقافي بالإضافة للأسباب السابقة.

لقد احتلت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال... دول المنطقة وتقاسمت مواردها منذ أكثر من مائة عام، وقد توارثت الدول الكبرى الجديدة -بعد خروج هذه الدول- المنطقة، وعملت على التواجد فيها، وأتى الجانب الاقتصادي، كأبرز أسباب السيطرة| الهيمنة| التواجد| التعاون| مع دول المنطقة.

أولا: خطط الولايات المتحدة الأميركية الاقتصادية في الشرق الأوسط

حددت الولايات المتحدة الأميركية أهداف تدخلها في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، وأتت هذه الأهداف متمثلة بثلاث قضايا، تتعلق الأولى بمحاربة تمدد الاتحاد السوفياتي ومنعه من بسط نفوذه على المنطقة التي أخذت دول أوربا المنهكة من الحرب بالانسحاب منها، والثاني يتعلق بمساعدة الكيان الصهيوني على بناء دولتها وتحقيق أمنها واستقرارها، والثالث يتعلق بالسيطرة على منابع النفط الذي يمثل شريان الحياة بالنسبة لها.

الولايات المتحدة الأميركية
عدد السكان:٣١٦مليون نسمة
الناتج المحلي الاجمالي:١٦,٧تريليون دولار
متوسط دخل الفرد:٥٢,٥ألف دولار

مع مرور الوقت لم تتغير تلك الأهداف كثيرا في الاطار الاستراتيجي، فعلى الرغم من قيام الكيان الصهيوني كدولة معترف بها عالميا إلا أنها لا تزال تحتاج للرعاية والأمن، ولا تزال الدول الكبرى تسعى لبسط نفوذها على منطقة الشرق الأوسط على حساب المصالح الأميركية، وكذلك لا تزال مصادر الطاقة مسألة أساسية بالنسبة لأميركا، والتي بدأت تضع في السنوات الأخيرة على رأس أولوياتها مسألة الحرب ضد الإرهاب في تعاملها مع دول الشرق الأوسط، بالإضافة لملف النووي الإيراني، وبدت أقل اهتملما بالتدخل العسكري في المنطقة.

اكتشفت أميركا في الآونة الأخيرة "النفط الصخري"، الأمر الذي جعل البعض يفكر بأن هذا قد يغير سياسة أميركا اتجاه المنطقة، ويبدو أن أميركا أصبحت في السنوات الأخيرة أقل

شهية للتدخل العسكري في المنطقة لكنها لا تزال قوية وصاحبة كلمة فيها، لقد صرح جون كيري قبل مدة أن "طموح الولايات المتحدة الاميركية الاقتصادية في الشرق الأوسط تتجاوز النفط"[٨]، حيث أكد في هذا التصريح ضمنيا على أهمية النفط، وأشار إلى أن موارد أخرى قد تستهدف شهية الولايات المتحدة الأميركية، لكنها بكل تأكيد لن تكون بنفس المستوى الاستراتيجي للنفط.

لم تتأثر الدول التي تصدر النفط في الشرق الأوسط لأميركا كثيرا بسبب ذلك الاكتشاف بل انعكس على دول أخرى، ففي حين أن دول (أوبك) بالمجمل تأثرت باكتشافات النفط الأميركية، انعكس الأمر على أنغولا ونيجريا بالدرجة الأولى من انخفاض حجم الواردات النفطية للولايات المتحدة الأميركية كون نفطها يتشابه مع النفط المكتشف، فيما بقيت المملكة العربية السعودية وفنزويلا بين الدول التي حافظت على حجم تصديرها بسبب اختلاف تركيبة النفط الأميركية عن تركيبة نفطها، بالإضافة لمسألة تكاليف الاستخراج.

الشكل رقم (٢-١) واردات النفط الاميركية من دول الأوبك بملايين الدولارات حتى ٢٠١٣

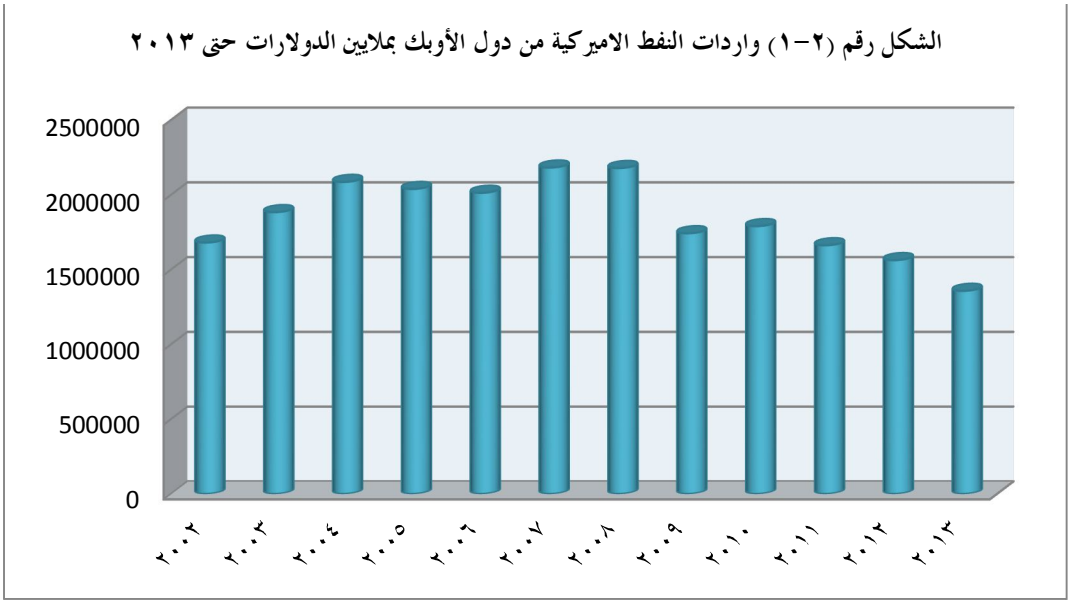

في الجانب الأخر لا يبدو أن صادرات الولايات المتحدة الأميركية إلى الشرق الأوسط تشكل أولوية بالنسبة لها، حيث أن الدول العشر الكبرى التي تستورد من أميركا لا تقع أي منها في الشرق الأوسط، تأتي أسواق الاتحاد الأوربي وأسواق اليابان والصين والهند، وكندا والمكسيك، كأولوية لدى الشركات الأميركية، فيما تعد أسواق الشرق الأوسط ضعيفة بسبب قلة عدد السكان مقارنة بغيرها وانخفاض الدخول في معظم تلك الدول.

إلا أنه من الواضح حتى الأن، أن الولايات المتحدة بقيت مهتمة بموارد الطاقة في الشرق الأوسط، ويأتي هذا الاهتمام من منظور مزدوج، يتعلق أوله بالموارد ذاتها، ويتعلق

[٨] تصريح لجون كيري، خلال كلمة ألقاها بمناسبة افتتاح غرفة تجارة أميركا في الشرق الأوسط، بحضور مسؤولين عرب.

الثاني برؤوس الأموال الناتجة عن موارد النفط والمستثمرة في أسواق الولايات المتحدة الأميركية، حيث تستثمر المملكة العربية السعودية وحدها ما يزيد عن أربعة ونصف ترليون دولار أميركي في الولايات المتحدة الأميركية.

روسيا الاتحادية
عدد السكان: ١٤٣مليون
الدخل المحلي: ٢٠٠٠مليار دولار
متوسط دخل الفرد:
١٣,٨ألف دولار

ثانياً: خطط روسيا الاتحادية الاقتصادية في الشرق الأوسط

استغلت روسيا حقها في النقض ضمن مجلس الأمن (الفيتو) حول المسائل التي تتعلق بالثورات العربية، الأمر الذي ساهم بعودتها بقوة في قضايا الشرق الأوسط، وسعت روسيا إلى "حفظ التوازن في الشرق الأوسط" بحجة أن هذه التغيرات الجديدة مدفوعة ومخططة من الغرب، كما كانت جميع تصرفاتها مدفوعة بشهوة العودة إلى سابق عهدها، من القوة والسيطرة أيام الاتحاد السوفياتي.

وفي الجانب الاقتصادي ارتبطت مصالح روسية بثلاث قضايا رئيسية، هي:

١ - الغاز والنفط:

تضع روسيا على أولوية أعمالها التجارية، أن تكون الممر الأساسي من الغاز والنفط لدول الاتحاد الأوربي، وتستخدم تلك الورقة من أجل الضغط على هذه الدول في المجال السياسي، حيث تصدر روسيا ما يزيد عن ستين بالمائة من إجمالي صادراتها من الطاقة إلى الاتحاد الأوربي، أي أن روسيا تحاول استغلال موارد الطاقة في المنطقة من أجل تعزيز فكرة "الطاقة الجيوسياسية" لديها، حيث تنافس تركيا على دورها المستقبلي في نقل النفط إلى أوربا، في حين تحاول الدول الأوربية أن تلجئ إلى تركيا من أجل إمدادها بالغاز القادم من دول البحر الأسود عبر خط أنابيب "نابكو"، كذلك تسعى الدول

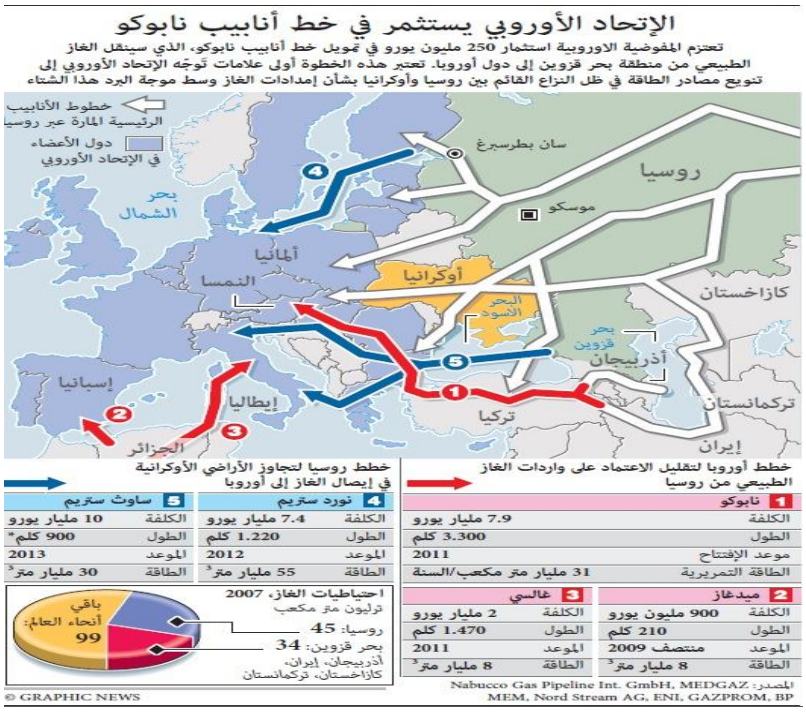

الأوربية للاعتماد على مصر وجوارها للحصول على الغاز، وكل ذلك في سبيل الضغط على روسيا والتهرب من أن تتحكم بها مستقبلا.

١ - التعاون في مجال الصناعة والتنمية: بنت روسيا ولا تزال تعمل على بناء مفاعلات نووية في إيران، وتزود الأخيرة بالوقود النووي، ومنذ العام١٩٩٥ تعمل روسيا مع إيران على صناعة نووية في إيران[٩]، كما تسعى روسيا لاستثمار رؤوس أموال وعقد شراكات في الشرق الأوسط، حيث وقعت مع مصر مؤخرا (بداية٢٠١٥) اتفاق لبناء محطة كهرباء كهروذرية، كذلك تهتم روسيا بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع تركيا، حيث أن تركيا هي الشريك التجاري رقم(٥) لروسيا، فيما تعتبر روسيا شريكا رئيسيا لتركيا في التجارة، ويظهر أن روسيا ستهتم بتطوير علاقاتها مع دول الشرق الأوسط عموما في الشق الاقتصادي، كذلك من الممكن أن تطور علاقات مع دول الخليج العربي في المستقبل وذلك بناء على السياسة التي تتبعها حاليا.

الشكل رقم (٢-٣)أكبر المصدرين للسلاح في العالم بملايين الدولارات٢٠١٣

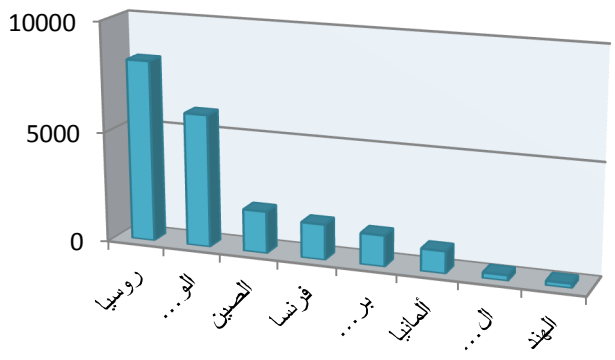

المصدر: معهد استوكهولم لدراسات السلام العالمية،

٢ - مبيعات المعدات العسكرية: تعتبر روسيا المصدر رقم واحد في العالم للمعدات والمواد العسكرية (احصاء٢٠١٣)، ويستورد الشرق الأوسط ما يزيد عن ربع صادرات روسيا من السلاح (١٣% من واردات الشرق الأوسط من السلاح لنظام بشار الأسد)، ويأتي اهتمام روسيا بالشرق الأوسط في هذه الناحية بحصولها على مبيعات تفوق مليارين وربع المليار دولار سنويا.

الشكل رقم (٢-٤)نسب مستوردات السلاح من روسيا لدول العالم التي تعتمد على السلاح الروسي

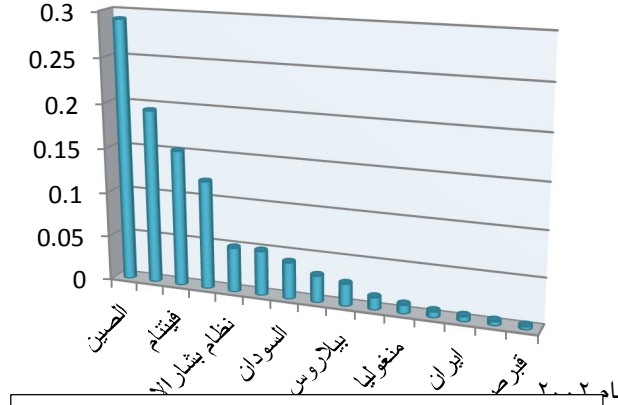

المصدر: معهد استوكهولم لدراسات السلام العالمية، ٢٠١٤.

وفي ظل تطور القطاع العسكري في الشرق الأوسط – نظرا لما يعانيه من نزاعات متطورة- فإن روسيا تسعى للحفاظ على موقع متقدم، بل وتعزيز موقعها من ناحية المبيعات، ومن ناحية استخدام هذه الورقة للعودة بقوة إلى مضمار الشرق

[٩] القدرات النووية الإيرانية، مجلة الجيش اللبناني، العدد٢٠٢، للعام ٢٠٠٢

bohooth1@gmail.com

الأوسط.

تأتي سورية وإيران كأهم دولتين في المنطقة اعتمادا على السلاح الروسي، في حين تأتي مصر والأردن والعراق كدول تشتري السلاح الروسي ولكنها تعتمد على الأميركي بدرجة أكبر، ويوضح الشكل البياني الآتي أهم مستوردي السلاح من روسيا.

وفي ظل استمرار النزاعات المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط، يتوقع أن يكون لروسيا دور أكبر في المنطقة اقتصاديا في مبيعات الأسلحة بالدرجة الأولى، وفي محاولة التعاون الصناعي مع الدول المحورية كمصر وإيران.

ثالثا: خطط الاتحاد الأوربي الاقتصادية في الشرق الأوسط

الاتحاد الأوربي
عدد السكان: ٥٠٠مليون نسمة
الناتج المحلي: ١٥تريليون دولار
متوسط دخل الفرد: ٣٠ألف دولار

يتكون الاتحاد الاوربي من مجموعة من الدول (٢٨دولة) تنسق سياساتها الخارجية مع بعضها البعض، وتضع إطارا علما للتعامل مع العالم الخارجي، ويمكننا تحديد الحديث عن علاقة الاتحاد الأوربي بدول الشرق الأوسط، بما يلي:

١ - اتفاق الشراكة الأورو متوسطية: الذي يستهدف دول ساحل المتوسط بما فيها الكيان الصهيوني ودول شمال افريقيا، ويحدد الاتحاد الأوربي هدفه من الشراكة بـ:

"ضرورة تحقيق تعاون اقتصادي بهدف الوصول إلى منطقة للتجارة الحرة، ومضاعفة حجم المساعدات المالية وتدعيم القدرات الوطنية وتنمية التبادل التجاري والتعاون في مجالات التعليم والصحة والعلاقات الثقافية والاجتماعية والبحوث ونقل التكنولوجيا، وإدارة حوار الحضارات ومكافحة الجريمة وتنمية الموارد البشرية والبيئية، وتحسين وضع المرأة وإسهامها في المجتمع، وهو ما شكل بوابة للتدخل في مجمل الشؤون الداخلية لهذه الدول"[١٠]. كذلك هدفت لخلق منطقة سلام وأمن عن طريق احترام حقوق الانسان ومبادئ الديمقراطية.

إن مشروع الشراكة الأورو متوسطية وبغض النظر عن الظروف التي تعامل معها في دول المتوسط، لم يستطع أن يضمن الأمن والسلامة في دول حوض المتوسط[١١] والظروف الراهنة التي تعيشها الدول خير دليل، وكذلك لم يستطع توقيف الهجرة غير الشرعية، بل ارتفعت في الفترة الأخيرة، ورغم هذا قدمت الشراكة الأورو متوسطية مبالغ مالية لقطاعات صناعية مختلفة في دول حوض المتوسط، وقامت ببرامج تدريب وتأهيل وتقدمت بضع

---

[١٠] موقع الاتحاد الأوربي على الانترنت: www.EU-Arabic.org

[١١] بثت جماعة تابعة لتنظيم دول العراق والشام رسالة في بداية شهر شباط العام٢٠١٥، قامت من خلالها بذبح عدد من الأقباط وتركت الدماء تسيل على شاطئ المتوسط، في رسالة لهذه الدول أن أمنها مهدد من هذه المناطق.

خطوات إلى الإمام.

٢ - اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون الخليجي: تم التوقيع بين الطرفين في العام١٩٨٨على اتفاقية تعاون من أجل قيام منطقة تجارة حرة، والتزم الاتحاد الأوربي بتقديم خبراته في مجالات الاقتصاد وخاصة العملة الموحدة المزمع تنفيذها في دول الخليج[١٢]، كما تهتم الدول الخليجية بشكل كبير بسير العمل في الاتحاد الاوربي الذي يعتبر نموذج تحاول أن تحاكيه، وقد تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم في مراحل لاحقة، حيث يهدف الاتحاد الأوربي إلى التعاون في مجال الطاقة والثروة السمكية ومجال الصناعات الكيميائية، كذلك تعد دول مجلس التعاون الخليجي خامس سوق تصدير للاتحاد الأوربي(٥٨مليار يورو٢٠٠٩)، ويعد الاتحاد الأوربي الشريك الثاني لمجلس التعاون (٢٢مليار يورو٢٠٠٩)، ويتوقع أن تتطور العلاقة مستقبلا مع دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأحداث التي تضرب دول شرق المتوسط، وفي ظل العقوبات على روسيا، وتوتر العلاقة بسبب الأزمة الأوكرانية.

٣ - علاقات الاتحاد الأوربي مع إيران: تعتبر العلاقة مع إيران الأكثر حساسية في دول المنطقة، وذلك بسبب ملفها النووي التي تعمل على تطويره، وتحاول إيران جاهدة لاختراق العلاقة مع دول الاتحاد عن طريق النفط والغاز الذي تصدر منه ٢٠%إلى أوربا، كما تصدر أوربا لإيران منتجات صناعية وزراعية(١٨% من واردات إيران الكلية)، ولكن تطور العلاقة بين الطرفين مرهون بملف النووي الإيراني.

٤ - علاقة الاتحاد الأوربي مع تركيا: تعتبر تركيا الأقرب للاتحاد الأوربي من دول المنطقة، من حيث الجغرافية التي تمتد من أسيا إلى أوربا، ومن حيث العلاقات حيث تعتبر تركيا مرشحا لنيل عضوية الاتحاد الأوربي، وبين الطرفين اتفاقية مشتركة للتجارة الحرة تطورت لاتحاد جمركي، وتتعثر خطوات التقدم لأسباب تاريخية وسياسية أكثر منها اقتصادية، ويبقى المستقبل غامضا حول انضمام تركيا للاتحاد الأوربي بشكل فعلي، لكن بكل تأكيد ستكون تركيا شريكا اقتصاديا كبيرا ولا غنى عنه في المرحلة المقبلة، وذلك بسبب موقعها الجغرافي المميز في نقل السلع ومرور النفط والغاز الذي يعتبر شريان أوربا.

رابعا: مخطط دول أسيا الاقتصادي في الشرق الأوسط

عندما نتكلم عن دول أسيا الكبرى كالصين والهند واليابان، فهذا يعني أننا نتكلم عن القوى الصاعدة التي ترتكز لاقتصادات قوية، وقد حاولت هذه الدول انشاء شراكات مع دول الشرق الأوسط بالاعتماد على التجارة، حيث تستورد دول أسيا من منطقة الخليج

[١٢] الخيري، نوار، مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوربي، مجلة دراسات دولية، العدد أربعون.

معظم مواد الطاقة، وترتفع يوما بعد يوم المبالغ التي تضخها هذه الدول في منطقة الشرق الأوسط لشراء النفط والغاز والاستثمار وبناء أفرع تجارية لمنتجاتها التي تلاقي رواجا كبيرا في المنطقة.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن ننظر إلى هذه الدول بمنظار واحد، على الرغم من تشابهها وتشاركها في كثير من النقاط، حيث أن لكل منها نظرة مختلفة في العلاقة مع الشرق الأوسط، وتعتبر الصين محل الاهتمام الأكبر لدول الشرق الأوسط و تمتلك مقعدا دائما في مجلس الأمن، وتستورد من الشرق الأوسط معظم انتاجها من النفط.

وتستورد الهند حوالي ثلثي احتياجاتها من الطاقة من منطقة الشرق الأوسط، ويتوقع أن ترتفع وارداتها من الشرق الأوسط لأكثر من تسعين بالمائة، وتهتم الهند بدول الخليج بشكل أساسي وتتمتع بعلاقة جيدة مع الكيان الصهيوني.

بينما يأتي دور اليابان أكثر نضوجا في الجانب الاقتصادي، حيث تمتلك اليابان برامج دعم تنموي لدول الشرق الأوسط، وتقيم علاقات جيدة مع هذه الدول، وتقدم ما يزيد عن مليار دولار سنويا عبر برامج الدعم هذه، ويبلغ حجم صادرات اليابان للشرق الأوسط ما يقارب الأربعين مليار دولار سنويا، وتأتي المملكة العربية السعودية والإمارات في مراتب متقدمة في الشراكة التجارية مع اليابان.

وتتمتع إيران بعلاقات تجارية واقتصادية جيدة مع دول أسيا، وعلى رأسها الصين والهند، الشريكان التجاريان الأساسيان للاقتصاد الإيراني.

إن دول أسيا الكبرى تتجه بقوة إلى الواجهة الدولية، مما يعني أن هذه الدول سيكون لها دور أكبر في المستقبل.

الفصل الثالث: مستقبل العلاقات الاقتصادية الإقليمية لدول الشرق الأوسط

أولا: العلاقات الاقتصادية البينية لدول الشرق الأوسط

١ - الهيكل الاقتصادي للدول الشرق أوسطية

تصنف الهياكل الاقتصادية للدول الشرق أوسطية كدول نامية في معظمها، ويرتفع معدل دخل الفرد في الدول النفطية وتركيا والكيان الصهيوني، وقد بدأت الدول النفطية استثمار مواردها المالية في استثمارات عالمية متوزعة على أغلب الدول الكبرى، وتنشط في هذه الدول صناعات بتروكيماوية، وصناعات تحويلية، فيما تعتمد الدول غير النفطية على موارد قادمة من الزراعة والصناعات البسيطة، وترتفع نسبة البطالة في منطقة الشرق الأوسط بسبب التغيرات الراهنة إلى أكثر من ٨%(لا تدخل في ذلك الدول المشتعلة، حيث تجاوزت البطالة في سورية مثلا ٦٠%)، رغم أن معظم دول الشرق الأوسط لديها فوائض في حسابها الجاري ناتج عن موارد الطاقة، ولكن رؤوس الأموال تهرب من هذه المناطق بقوة وخاصة عقب التغيرات الأخيرة(التدفقات المالية الخارجية عام٢٠١٣بلغت-٧٢مليار دولار)، ويبلغ معدل النمو السنوي لعام٢٠١٣ بلغ٤% بالمتوسط لدول الشرق الأوسط[١٣].

٢ - التجارة البينية:

يعزي كثير من المحللين تدني العلاقات الاقتصادية البينية بين الدول العربية -فيما بينها- ودول الشرق الأوسط -فيما بينها- إلى مسألة تشابه الهياكل الاقتصادية لهذه الدول، حيث تنتج معظم هذه الدول السلع ذاتها، كذلك تلعب العملات المختلفة والضعيفة دورا سلبيا في تعزيز هذه التجارة، وقد بلغت التجارة العربية البينية في العام٢٠١٣، مبلغا قدره ١١٣مليار دولار حيث لا تشكل أكثر من عشرة بالمائة من صادرات الدول العربية للخارج والبالغة ١٣١٩مليار دولار، ويأتي النفط والسلع الصناعية والزراعية كأبرز التبادلات بين الدول العربية فيما بينها، تعد سوريا أكثر الدول العربية التي ترتبط تجارتها الخارجية بالدول العربية، حيث مثلت التجارة البينية لسوريا مع كافة الدول العربية نحو ٤٤% من إجمالي تجارة سوريا الخارجية التي بلغت نحو ٣٢ مليار يورو عام ٢٠١٠. وجاءت علاقاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي في المركز الثاني بنسبة ٢٢%، والصين بنسبة ٧%، وتركيا ٦,٣%، وإيران ٢,٧%، والولايات المتحدة بنسبة ٢,٣.%

هذا، ويعد العراق، والمملكة العربية السعودية، ولبنان، والإمارات العربية المتحدة أكبر أهم الشركاء التجاريين لسوريا في المنطقة العربية.

كما تتنافس إيران مع معظم الدول العربية على انتاج السلع الأولية، وبالتالي فحجم

---

[١٣] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الإمارات، ٢٠١٣.

التجارة البينية أيضا ضعيف للغاية، وتصدر إيران إلى الإمارات سلعا بقيمة٢,٥مليار دولار والعراق بقيمة ٢مليار والسعودية بنصف مليار دولار، وكذلك سورية بمليار دولار، كما تستورد إيران من الإمارات ومصر.

أما بالنسبة لتركيا فالتجارة العربية التركية في تطور مستمر حيث ارتفع من سبعة إلى سبعة وخمسين مليار دولار بين عام٢٠٠٢، وعام٢٠١٣، ويتوقع أن يشهد مزيد من التطور في الفترة القادمة، حيث يختلف هيكل الاقتصاد التركي عن الهياكل الاقتصادية العربية، يعد العراق ثاني أهم مستورد للمنتجات التركية بعد الاتحاد الأوروبي، حيث صدرت تركيا للعراق عام ٢٠١٠ ما قيمته ٦ مليار دولار، السعودية تأتي بعد العراق كثاني أهم الشركاء التجاريين لتركيا في المنطقة العربية، وبلغ حجم المبادلات التجارية نحو ٥ مليار دولار، تمثل نحو ١,٦% من إجمالي تجارة تركيا الخارجية، ثم الإمارات العربية المتحدة بنحو ٤ مليار دولار، كما أن تركيا وإيران تتشاركان تجارة مقدارها١٥مليار دولار أميركي[١٤].

وتعتبر دول أوربا ودول أسيا هي الشريك التجاري الأساسي لمعظم دول منطقة الشرق الأوسط، والملاحظ أن التجارة وتدفقات الاستثمار البينية في المنطقة العربية والشرق الأوسط تعد محدودة نسبيا، وأن ارتباط المنطقة بدول وتكتلات خارج الإقليم أقوي بكثير من ارتباطاتها البينية، رغم العديد من المبادرات والمحاولات الوحدوية بينها.

٣ - الاستثمارات البينية:

تستثمر دول الخليج العربي في دول الشرق الأوسط الأخرى ما يقارب المائة وخمسين مليار دولار أميركي، وأتت معظمها في السياحة والعقارات والترفيه والاتصالات، وتتركز استثمارات دول الخليج في السياحة ضمن مصر، ولبنان، وقد ساعدت التطورات الأخيرة في المنطقة على توقف تراجع حجم الاستثمارات، كما بدأت الشركات الإماراتية بالدخول للأسواق العراقية بقوة (٤٠مليار دولار)، وأيضا بالنسبة للشركات الكويتية، وقد استثمرت إيران بقوة في دول الخليج وعلى رأسها الإمارات فقد بلغ عدد الشركات التجارية الإيرانية في الامارات١٠٠٠٠شركة، وبين تركيا وبعض الدول العربية اتفاقات للتجارة الحرة واتفاقات شراكة تجارية متطورة، مع السلطة الفلسطينية ولبنان والأردن ومصر وغيرها.

وقعت تركيا مع مصر اتفاقية للتجارة الحرة عام٢٠٠٥، وتم دخولها حيز التنفيذ بداية العام ٢٠٠٧، واستطاعت مصر أن تسفيد من الوصول للأسواق التركية بشكل جيد بموجب هذه الاتفاق، ويوجد حاليا قرابة (٣٠٠) شركة تركية في مصر برأس مال قدره ملياري دولار أميركي، ويعمل في هذه الاستثمارات ما يزيد عن ستين ألف عامل مصري، وقد

---

[١٤] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الإمارات، ٢٠١٣.

تعرضت العلاقات الاقتصادية المصرية – التركية للفتور والتراجع نتيجة مواقف تركيا من التغيرات في مصر.

كما أن استثمارات تركية في السعودية تقارب السبعمائة مليار دولار أميركية، كما تستثمر السعودية في تركيا ملياري دولار أميركي في مجال البناء والصناعة.

وتستثمر تركيا في إيران ١,٥مليار دولار في مائة وخمسة وسبعين شركة تجارية، ولإيران مصالح كبيرة في موقع تركيا من الناحية الاقتصادية، حيث تمثل تركيا لها منفذا إلى أوربا وممرا طبيعيا لسلعها القادمة من هناك، وقد تم انشاء ٨٠٠شركة إيرانية في تركيا، ويتوقع زيادة هذا العدد.

ثالثا: امكانية قيام أقاليم مستقلة بمساعدة الاقتصاد

استخدم مفهوم الاقليم، استخدامًا واسعا في شتى مجالات المعرفة، وهو (Region)|الإقليم، يعني مساحة معينة أو حيزا جغرافيا ذا خصائص طبيعية وتاريخية وبشرية، "اقتصادية -اجتماعية "معينة[١٥].

يتركز اهتمام الجغرافيين على الإقليم "الجغرافي البشري" بوصفه منظومة مكانية، أي منظومة ذات بنية مكانية، جميعها عناصرها مترابط بعضها ببعض بتدفق المادة والطاقة والمعلومات .وبتفاعلها مع الوسط المحيط، يمكن أن تظهر هذه البنية" أو أن تؤخذ بالحسبان "بوصفها كلا واحدا لا يتجزأ.

ولا يزال علم الأقاليم لم ينضج بعد حتى هذه الساعة (رغم أن مؤلفاته قديمة للغاية)[١٦]، لكن هناك تجارب متنوعة في العديد من دول العالم يمكن من خلالها الاستفادة من هذه القضية، وإن كان ما يهمنا في هذه الفقرة هو الإجابة على التساؤلات الثلاثة الأتية:

١ - هل يساعد الاقتصاد على قيام أقاليم مستقلة في منطقة الشرق الأوسط؟

٢ - أين تقع هذه الأقاليم؟.

٣ - وما تأثير ذلك على بقية المناطق؟

وبما أن الأقاليم المتوقع أن تفرزها الثورات العاصفة بالشرق الأوسط لا تقوم على أساس جغرافي أو اقتصادي فقط، بل تتداخل في تكوينها عوامل تاريخية اجتماعية سياسية اقتصادية جغرافية.

يعتبر العامل الأساسي للحديث عن الأقاليم هو ذلك الشعور ماقبل الوطني الذي

---

[١٥] علي محمد دياب، مفهوم الاقليم وعلم الأقاليم، مجلة جامعة دمشق، دمشق، العدد٢-٢٠١٢.

[١٦] من الأمثلة على المؤلفات القديمة: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمقدسي، ونزهة المشتاق في اختراق الأفاق للإدريسي، وكذلك كتابا "الأقاليم"، و " المسالك والممالك" للاصطخري... وغير ذلك.

يشعر به الفرد في دول الشرق الأوسط المختلفة، وتسعى كثير من الأقليات لتشكيل أقاليم تكون تابعة أو مستقلة عن بلدانها الأصلية، وليس السودان عنا ببعيد، حيث تقسمت البلاد إلى قسمين وخسرت السودان نصف دخلها المحلي الذي كان يأتي من إيرادات النفط، كذلك خسرت منتجات زراعية رائدة.

غالبا ما تمتلك المناطق التي تريد الاستقلال الجزئي أو الكلي مواردا اقتصادية تعينها على امتلاك قرارها، موازنة الإقليم تعتبر أبرز التحديات التي تواجه الإقليم، وقد تثور نزاعات اقتصادية على الموارد لا تقل أهمية عن النزاعات السياسية، ويعتقد أنها ستكون الأبرز في المرحلة القادمة مع عدم نضوج واكتمال الشعور الوطني لمختلف الأفراد في المنطقة.

على سبيل المثال، يمتلك اقليم كردستان ما يقارب الأربعين إلى خمسة وأربعين مليار برميل من الاحتياطي النفطي، وموارد مائية جيدة، بالإضافة للسياحة والزراعة، والموقع المهم.

أيضا، يمتلك اليمن موارد جيدة من المعادن وموقعا استراتيجيا هاما، كذلك يتوقع أن تزداد اكتشافات النفط والغاز في طرفي البلاد، ويكمن التحدي في إحكام السيطرة على هذه الموارد من قبل الدولة، وأن تقوم الدولة بتنمية اقتصادها بما ينعكس على جميع اليمنين.

عندما بدأت الكيان الصهيوني بالعمل على انشاء دولتها ورسم حدودها، عمدت إلى السيطرة على أراضي مطلة على البحر المتوسط، وأخرى زراعية خصبة، كما سيطرت على منابع المياه في المنطقة، كما سيطرت في الفترة الأخيرة على حقول غاز تقع في مناطق متنازع عليها مع لبنان.

إذا، ورغم أن مسألة قيام أقاليم في المنطقة لا يحددها الاقتصاد وحده، إلا أن وجود الموارد الرئيسية تعزز أو تقلل من فرص قيام تلك الأقاليم، كما يحدد طبيعة علاقتها مع مركز الدولة، ونجد في الجدول الآتي، طرق إدارة موارد النفط والغاز في بعض دول العالم التي يتبع لها أقاليم|مقاطعات|ولايات...، وأيضا نوع الملكية.

الجدول رقم (١-٣) أساليب إدارة موارد النفط وملكيتها في بعض دول العالم التي تتبع النظام الإقليمي

	الملكية	إدارة الموارد	ايرادات الموارد
الأرجنتين	محافظات	محافظات	محافظات / فيدرالي
استراليا	أقاليم	أقاليم	أقاليم
البرازيل	فيدرالي	فيدرالي	أقاليم / فيدرالي / مقاطعات
كندا	مقاطعات	مقاطعات	مقاطعات
الهند	أقاليم	فيدرالي	أقاليم / فيدرالي
ماليزيا	أقاليم	فيدرالي	أقاليم / فيدرالي
المكسيك	فيدرالي	فيدرالي	فيدرالي
نيجيريا	فيدرالي	فيدرالي	فيدرالي / أقاليم
باكستان	مشترك	فيدرالي	مقاطعات
روسيا	مشترك	فيدرالي	فيدرالي
الولايات المتحدة	ولايات / فيدرالي / خاص	ولايات / فيدرالي	ولايات / خاص
فنزويلا	فيدرالي	فيدرالي	فيدرالي

إن توزع الموارد يؤثر على طبيعة العلاقة بين الإقليم ومركز الدولة، حيث كلما استطاع الإقليم أن يستغني عن المركز ماليا فإنه سيكون قادرا على امتلاك قراره بشكل أكبر، وهذا يتوضح في حالة اقليم كردستان، ولكن ذلك سيؤثر على بقية المناطق في الدولة، حيث ستفقد قدرتها على تمويل مشاريعها، لذلك لا بد من البداية تحديد نمط ملكية هذه الموارد بشكل واضح، ونمط إدارتها وتوزيع عائداتها، بما يضمن حقوق جميع المواطنين في الدولة، كما يجب أن تدرك تلك الأقاليم أو المناطق التي تحاول الخروج من دولتها الأم أنها لن تكون بحال من الأحوال قادرة على عكس مواردها الاقتصادية على مواطنيها خلال الجيل الأول أو الثاني، فالأمر يحتاج إلى عشرات السنوات.

ثالثا: التنمية في منطقة الشرق الأوسط

تعتبر مسألة التنمية من التحديات الكبرى لدول الشرق الأوسط التي تعيش حالة من الصراع الراهن داخل أراضيها، كما أن الدول المجاورة التي تتأثر بالصراع ستنعكس عليها آثار هذا الصراع أيجابا أو سلبا بحسب تأثرها بهذا الصراع، ومدى انخراطها فيه، أو حسن إدارتها للأزمة التي تمر بالمنطقة.

يمكننا النظر إلى التنمية على أنها: عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايدولوجية، وتعرف بـ:

- الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير والثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته.

- ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر فزاد الإنتاج وتطورت التجارة وظهرت الحضارات المختلفة على أرض المعمورة.

كما يعرف النمو أنه: الزيادة في إنتاج بلد ما خلال فترة زمنية طويلة تكون سنة عادة، وبهذا تختلف عن النمو في تعدد أبعادها وتراكم مستويات النمو خلالها.

كما ينظر إلى التخلف أنه: انعكاس لحالة أو لظاهرة اقتصادية اجتماعية متدنية ومتأخرة عن مستوى تطورها وتقدمها تسود في زمان ومكان معين ولمجتمع أو دولة معلومة، أو مجتمع ودول محدودة، ويمكن أن نلاحظ تعدد التعارف لمسألة التخلف الاقتصادي، ومنها:

- اصطلاح يوصف به كثير من دول العالم التي يكشف تطورها على مدار الزمن عن ركود أو تدهور اقتصادي.

- البلد أو المجتمع المعتمد أساسا على الإنتاج الأولي لا على الإنتاج الصناعي، أو البلد الذي تكون موارده غير مستغلة أو غير مستخدمة استخدامًا كفئا وفقا للفن الإنتاجي الحديث.

- ويعكس التخلف الاقتصادي انخفاض وتدني لمتوسط الدخل الحقيقي للفرد، أو يعكس حالة انخفاض مستوى الإنتاج مع عدم عدالة توزيع الإنتاج القومي بين أفراد المجتمع إضافة إلى ركود النمو الاقتصادي.

وتتصف معظم دول المنطقة بأن اقتصادها زراعي أولي، لا يرقى فيه النشاط الصناعي إلى المستوى المطلوب، ولا يملك أدوات تقنية، ومعظم صادراته مواد أولية ومعظم مستورداته مواد نهائية، ويعيد المحللين أسباب ذلك لجملة من الأسباب التاريخية والهيكلية والثقافية والسياسية، وعلى الرغم من محاولة هذه الدول المضي قدما في التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي متراكمة إلا أن التغيرات الأخيرة التي طرأت على المنطقة جعلت هذه الدول تتراجع اقتصادياتها، وربما استفادت دول أخرى في المنطقة من هذه التغيرات.

ويناقش الاقتصاديون مسألة هامة في مرحلة ما بعد الثورات، وهي هل التنمية أولا أم الديمقراطية؟، ونلاحظ في هذا الجانب أن فريدمان (كتاب: التبعات الأخلاقية للنمو الاقتصادي) يرى أن زيادة الدخل بشكل مستمر عامل مهم للحفاظ على الديمقراطية، فيما رأى كارل ماركس أن العلاقات الإنتاجية وتطويرها يؤسس لتغيرات سياسية، كما يرى علماء أخرين (أمثال سيفل و وينتستون) أن الديمقراطيات الفقيرة تتفوق في أدائها على الحكومات التسلطية ذات الاقتصاد القوي، وبالتالي لا يمكننا حسم المسألة من الناحية النظرية البحتة.

بكل تأكيد أن مشكلة الشعوب لم تكن مع قيم العدالة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، لكن المشكلة كانت حول أن يتملك المواطن هذه القيم، ويشعر بها، وهو يحارب في ذلك احتكار المقربين من النظام للاستثمار وتركز الأموال بين أيديهم، وتحالف السلطة مع رأس المال، وكذلك يحارب النهب والفساد الذي يجري في ثروات بلاده، في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية تؤمن للشباب العمل المحترم، وتعين المواطنين على تلقي الخدمات الصحية والاجتماعية، وتشعرهم بأن مستقبل أطفالهم بأمان.

وعلى الرغم من أن المسائل الاقتصادية تشكل حجما في رغبة التغيير لدى شعوب المنطقة الثائرة، إلا أنها ليست الوحيدة، لقد شهدت مرحلة ما قبل التغيرات الأخيرة في هذه الدول ولا تزال:

١ - تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وشعور المواطن في هذه الدول بأن مستويات المعيشة لا تتحسن بل تتراجع، ولا تتواكب مع ما تعلنه الحكومات من أرقام في هذا المجال، إضافة إلى عدم عدالة توزيع عوائد التنمية في هذه الدول بين الفئات المختلفة.

٢ - ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وضعف نتائج برامج التشغيل في معظم هذه الدول، وهو ما جعل عدد كبير من الشباب في هذه الدول ييأس من سوق العمل، وتشير الأرقام إلى أن متوسط معدل البطالة في الدول العربية وصل إلى نحو ٨ في المائة، وقد زاد عن العشرين بالمائة في بعض الدول.

٣ - تزايد معدلات الفقر وسقوط النسبة الأكبر من السكان تحت خط الفقر في العديد من الدول العربية، حيث بلغ معدل الفقر في فلسطين والأردن واليمن نحو ٤٠ في المائة، وتجاوز ٢١ في المائة في مصر، وتجاوز ١٥ في المائة في سورية والعراق.

٤ - تراجع جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في كثير من الدول العربية، مثل التعليم والصحة والمواصلات، وهو الأمر الذي كان له انعكاساته على جودة الحياة، وعلى طريقة فهم المواطنين للقضايا الوطنية.

٥ - ارتفاع معدلات التضخم ومعاناة الشعوب من ارتفاع الأسعار ونقص وسوء التغذية، وذلك في ظل الارتفاع غير المسبوق لأسعار السلع الغذائية، وكذلك في ظل فشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فقرا.

وبعد قيام الثورات في المنطقة، انعكست هذه الثورات على الاقتصاد في مجمل الدول، ولعل أبرز القطاعات التي تأثرت كانت أكثر وضوحا:

في القطاعات الأكثر ارتباطا بالخارج مثل قطاعات البترول، والسياحة والسفر، والنقل، والتحويلات، والتجارة الخارجية، وامتد التأثير أيضا ليطول أسعار الصرف للعملات الوطنية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في هذه الدول، ولينعكس ذلك كله

بوضوح على الأسعار المحلية لجميع السلع والخدمات وفي مقدمتها أسعار المواد الغذائية.

وقد بين تقرير لمعهد التمويل الدولي عام٢٠١١، أن كلا من مصر واليمن وسورية وتونس والبحرين قد تشهد هزة اقتصادية عنيفة تتجسد في تراجع إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١١، بنسب جيدة، وعلى مستوى معدلات التضخم وارتفاع الأسعار في هذه الدول أشارت التقارير إلى ارتفاع قياسي في أسعار السلع والخدمات، خاصة أسعار السلع الغذائية وأسعار خدمات النقل.

وقد تراجع الاستثمار الأجنبي في مصر خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ بنحو ٢٥ في المائة، وتراجعت في الدول الأخرى أيضا بنسب كبيرة، وكان الانعكاس على البورصة كبيرا للغاية، وكذلك شهد سعر الصرف خسائر كبيرة.

ورغم أن الرؤية الاقتصادية المستقبلية غير واضحة حتى الأن، إلا أنه يمكن القول أن الدول الخارجة من ثورات من المتوقع أن تتبنى نموذج اقتصادي –اجتماعي مبني على فكرة اقتصاد السوق الاجتماعي (كما حصل في مصر)، أي بعيدا عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وبعيدا عن ترك الأمور تجري من غير حضورها، مما يشكل مسار وسط تكون الدولة فيه الراعي لحقوق الطبقات الفقيرة والمشرف على تطبيق سياسات تخدمهم، وتتدخل في أوقات الضرورة، وهي تفسح المجال للتجارة مع الخارج وتحرك رؤوس الأموال وتحديد الأسعار، كل ذلك في سبيل التغلب على المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تواجه المجتمعات، والمتمثلة بالفقر والبطالة والتضخم، وضعف النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

أولا: نتائج على مستوى توزع الموارد الاقتصادية

١ - مستقبل الشرق الأوسط في ظل التغيرات الحاصلة في خارطة الطاقة العالمية:

تتحدد التغيرات الجديدة في خريطة الطاقة العالمية بثلاثة عوامل هامة هي:

- اكتشاف النفط الصخري في أميركا الشمالية، وكذلك استراليا: وهنا توقع كثير من المختصين أن تتربع أميركا على قمة الدول المنتجة للنفط خلال السنوات القليلة القادمة، وهذا ربما يجعل من الولايات المتحدة الأميركية أقل اهتماما بالتدخل في الشرق الأوسط، ولم تعد مضطرة لمراعاة أمن الخليج أو ضبط العلاقات في منطقة الشرق الأوسط لضمان تدفق النفط، ومع هذا فقد صرح جون كيري وزير الخارجية الأميركي في نهاية العام٢٠١٢، بأن" مصالح أميركا في الشرق الأوسط تتعدى مسألة النفط"، فلا يزال الكيان الصهيوني بحاجة للحماية الأميركية ولا تزال أميركا تخوض حربا ضد "الإرهاب" في المنطقة، كذلك لدى أميركا حلفاء في الشرق الأوسط علاقتها معهم أبعد من مسألة النفط، كل هذا يضاف إليه مسألة النووي الإيراني وطريقة التعامل معه، خاصة في حال فشل المفاوضات الأميركية مع إيران، كما أن تطوير تصدير النفط لكل من الصين والهند مقابل دور أقل لأميركا سيجعل هذه الدول فاعلة في منطقة الشرق الأوسط على حساب الدول الفاعلة التقليدية.

وبالتالي إن اكتشافات البترول الصخري هذه لن تؤثر على مستقبل المنطقة وأهميتها النفطية على المدى القصير والمتوسط، حيث لا تزال الولايات المتحدة تستورد النفط، ولا تزال دول آسيا وأوربا بحاجة إلى كميات كبيرة من النفط المستورد من هذه المنطقة.

- اكتشاف حقول غاز في منطقة شرق المتوسط: وهوظهور مصدر جديد للطاقة (الغاز) في منطقة حوض المتوسط، وهذا الحوض يتكون من ثلاثة مناطق فرعية، هي:

١ - حوض بحر إيجه، قبالة سواحل تركيا واليونان وقبرص.

٢ - حوض المشرق، قبالة سواحل سوريا ولبنان والكيان الصهيوني.

٣ - حوض دلتا النيل، قبالة سواحل مصر، ويمتد شمالا حتى سواحل قبرص، وشرقا حتى سواحل شرق العريش وغزة.

هذه المسألة ستعزز من اهتمام العالم بمنطقة الشرق الأوسط، وخاصة مصر والكيان الصهيوني، اللتان استفادتا من هذه الاكتشافات، مع تأخر الدول الأخرى بسبب صراعاتها من الاستفادة منها، في آذار ٢٠٠٩، أعلنت شركة نوبل إنرجي (Noble

bohooth1@gmail.com

(Energy الأمريكية عن اكتشاف حقل ضخم للغاز في المياه العميقة في شرق البحر المتوسط قبالة سواحل الكيان الصهيوني، علي بعد ما يتراوح بين ٥٠ و٦٠ ميلا إلى الغرب من مدينة حيفا، ويعرف هذا الاكتشا ف حاليا باسم حقل تمار (Tamar) الذي تبلغ احتياطاته المؤكدة من الغاز الطبيعي نحو ٨,٤ تريليون قدم مكعبة. ويتميز الغاز المستخرج من حقل تمار بأنه فائق الجودة، وتم تسجيل هذا الحقل كأكبر اكتشاف للغاز في العالم عام ٢٠٠٩، كما أنه أيضا أكبر حقل بحري للغاز يتم اكتشافه في المياه العميقة في العالم حتى ذلك العام، وقد اعترضت لبنان على بدء العمل في هذا الحقل، بأن الحقل وحقول أخرى تقع ضمن مياهها الإقليمية[١٧].

كذلك بدأت مصر بالاستفادة من الاكتشافات الجديدة وتطوير استثماراتها فيها، وبدأت التصدير إلى دول أوربا.

ومع ذلك، فإن إنتاج النفط والغاز من مناطق التنقيب الحالية والمستقبلية في شرق البحر المتوسط يواجه ثلاث مشكلات مباشرة رئيسية، واحدة بسبب النزاع القبرصي والتدخل اليوناني - التركي، والثانية بسبب عدم توقيع الكيان الصهيوني معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار والمحيطات (١٠ ديسمبر ١٩٨٢)، والتي تتضمن المعايير الخاصة بتنظيم وتقسيم عائد استغلال ثروات البحار والمحيطات. أما المشكلة الثالثة، فإنها تتعلق بعدم ترسيم الحدود البحرية للمناطق الاقتصادية الخالصة، مما يهدد هذه الاكتشافات.

- ممرات نقل صاعدة : تبذل تركيا جهودا كبيرة من أجل وضع نفسها كممر رئيسي لعبور النفط والغاز من الشرق إلى الغرب، وذلك عن طريق ميناء جيهان البحري، وأنابيب النفط التي تمر عبر البلاد، وفي ظل الصراعات الراهنة والمستقبلية في كل من سورية والعراق، يصبح الخيار الأفضل لنقل النفط والغاز هو تركيا حتى بالنسبة لإقليم كردستان.

كذلك يبرز دور مصر بشكل أساسي عبر قناة السويس وخط الغاز العربي، وخط سوميد، وموقعها الجغرافي لنقل النفط إلى أوربا، ويتوقع أن تلعب مصر دورا أكبر في انتاج وتخزين ونقل مواد الطاقة بسبب الموقع المميز والاكتشافات الجديدة.

٢. مستقبل الشرق الأوسط في ظل موارد المياه الراهنة:

قدرت تقارير الأمم المتحدة ومنظمات متخصصة[١٨]، أن "الحروب القادمة ربما تكون

---

[١٧] للمزيد يمكن الاطلاع على: غاز المشرق: خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الأوسط، جريدة الأهرام، ٢٠١٥، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=887203&eid=13

وأيضا الصراع على الشرق الأوسط: الغاز أولا، عماد فوزي شعيبي، شبكة فولتير، نيسان، ٢٠١٢.

[١٨] الأمم المتحدة، و معهد لندن للدراسات الاستراتيجية، ومن الأمثلة على ذلك أيضا

بسبب المياه"، وفي دراسة لجامعة هارفرد ضمت باحثين من عدة دول، أصدرت تقريرا يؤكد على أن المنطقة ستحتاج لمشاريع تحلية بحلول العام٢٠٢٥، كما أوصت الدراسة بوضع أسعار للمياه تعطى للدول القادرة على تصديرها مقابل دفعها من قبل الدول المستوردة.

تعتبر تركيا ولبنان دولتين غنيتين بالمياه في منطقة الشرق الأوسط، وسيكون وضعهما المستقبلي في هذه الناحية هو الأفضل، وقد طرحت قبل عدة سنوات فكرة تزويد الخليج بمياه تركية، مقابل النفط.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة قضايا تتعلق بالتفكير بمستقبل المياه في المنطقة، وهي:

١ - مدى إمكانية قيام اتفاقات ثنائية (أو متعددة الأطراف) بين الدول التي تضمن تعاون في مسألة المياه، والذي قد يتحول إلى صراع في حال فشل قيام التفاهم.

٢ - القدرة على إدارة موارد المياه بشكل مميز، والقيام بمشاريع تنموية في جانب المياه، بالإضافة إلى قضايا العلوم والاكتشافات.

---

١. جاء في تقرير منظمة اليونسكو لعام ١٩٩٢م أن العالم العربي سوف تجتاحه أزمة مياه حادة بعد حلول عام ٢٠٠٠م مما سوف ينعكس على الامدادات الغذائية وينعكس سلبا على الإنتاج الصناعي وهذا يعتبره الخبراء أخطر مأزق تاريخي تواجهه الأمة العربية.

٢. قال بن جوريون رئيس وزراء الكيان الصهيوني عام ١٩٥٥م ان اليهود يخوضون معركة مع العرب من أجل المياه.

٣. ذكرت الوفود المشاركة في مؤتمر المياه والبيئة الذي عقد في مدينة دبلن عام ١٩٩٢ م أن الدول العربية هي الأكثر تعرضا لخطر النزاعات والصراعات حول المياه، وقال الوفد الأمريكي المشارك في المؤتمر ان أنهار النيل والفرات والأردن سوف تكون حلبة لصراعات دموية حقيقية في المستقبل، وقال الوفد الأمريكي أيضا أن المياه تستخدم كأدوات وكأهداف للحرب، كما تلي ذلك المؤتمر مؤتمر قمة الأرض في نفس العام والذي عقد في ريودي جانيرو والذي حمل نفس الاتجاه.

٤. كتبت جريدة لوس أنجلس تايمز عام ١٩٨٧م ما يلي: إن كلا من الكيان الصهيوني والعرب سيواجهان نقصا حادا في المياه قبل نهاية القرن العشرين وسيضطر الطرفان للتعاون (وهذا يعني الخضوع لرغبات الكيان الصهيوني) أو خوض غمار حرب سببها عدم الاتفاق على تقاسم المياه بالطريقة التي ترضي الكيان الصهيوني.

٥. قام معهد الموارد العالمية وهو أحد معاهد الدراسات الأمريكية وهو يعنى بأبحاث الموارد الطبيعية في العالم برفع تقرير إلى الحكومة الأمريكية عام ١٩٩١ م محذرا فيه بأن اهتمامها بحل الصراع القديم في الشرق الأوسط يتركز على إيجاد صيغ لم تتبدل منذ بدأت تلك الجهود وانما تتجاهل أزمة خطيرة قادمة حتما وهي أزمة المياه وما سوف تسببه من تأجج للصراع حولها. ومن ناحية أخرى قالت جيسيكا ماثيوز نائبة رئيس المعهد في مقال لها نشر في واشنطن، إنه إذا كانت مبادلة الأرض مقابل السلام تبدو صعبة بما فيه الكفاية أمام الجهود المبذولة لتسوية الصراع في الشرق الأوسط فإن مبادلة المياه بالسلام سوف تكون مستحيلة

٦. تكلم الرئيس أنور السادات عن أن بلاده ربما تخوض حربا من أجل المياه في المستقبل.

٣ - مقدار السكان (انخفاض العدد أو تطوره)، والذي حتى لو كان ثا بتا أو انخفض عدد السكان (بسبب الأزمات الراهنة) فإن التحديات لمستقبل على المدى الطويل تبقى قائمة.

٣.مستقبل الأمن الغذائي لدول الشرق الأوسط:

ويمكن أن ننظر إلى مستقبل الأمن الغذائي لمختلف دول الشرق الأوسط بناء على المحددات الأتية:

١ - تطور عدد السكان لدول الشرق الأوسط (مثلا مصر سيتجاوز عدد سكانها المائة مليون خلال عشرة سنوات قادمة)، وبالتالي تقدير احتياجاتهم الغذائية في ضوء المتغيرات السكانية.

٢ - المشاريع الزراعية في كل من تركيا ومصر وكذلك التي تقوم بها المملكة العربية السعودية في الخارج، ويمكن أن تتعاون هذه الدول فيما بينها لتغطية العجز حيث تملك السعودية رأس المال وتركيا ومصر الأراضي المناسبة للاستثمار الزراعي[١٩].

٣ - تغير أسعار المواد الغذائية العالمية، حيث ارتفعت أسعارها كثيرا في الآونة الأخيرة بسبب تقلص الانتاج لبعض دول العالم الكبرى، واستخدام جزء من المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي[٢٠]، مما يعني ارتفاع فاتورة التكلفة للدول التي تستورد كميات كبيرة من المواد الغذائية لتغطية الفجوة الغذائية لديها.

ثانيا: نتائج مستقبل مخططات الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط

لا شك أن المنطقة تخضع لإعادة هيكلة برمتها، وستشهد توازنات جديدة لم تكن من قبل، كما وتخيم ظروف عدم التأكد على مستقبل دول المنطقة، ورغم كل هذا، نستطيع أن نضع إطارا علما لمستقبل تدخل الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، وهي:

١ - الولايات المتحدة الأمريكية:

إن اكتشاف النفط الصخري في أميركا واستراليا، جعل تيارا يقدر أن أميركا ستكون في المستقبل أقل اهتماما بالمنطقة، إلا أنه ومن الناحية الاقتصادية نستطيع أن نقول أن دور أميركا لن يتراجع وذلك للأسباب الأتية:

١ - طبيعة وتركيبة النفط الموجود في منطقة الشرق الأوسط، المغايرة في التركيب للنفط المكتشف، وكمية النفط والغاز الموجود في المنطقة، والمتوقع أن يكون عمره الزمني أطول من أي مكان أخر، بالإضافة أيضا لتكلفة استخراج النفط الصخري العالية، مما

---

[١٩] دعت تركيا المملكة العربية السعودية للاستثمار في أراضيها، على لسان: وسف ضياء يلماز رئيس بلدية مدينة سامسون، ٢٣-٤-٢٠١٤.

[٢٠] حيث يتم استغلال ٢٥% تقريبا من محاصيل الحبوب في الولايات المتحدة الآن لإنتاج الإيثانول.

يجعل المنطقة مستقبليا أكثر اهتملما من قبل أميركا والدول الكبرى.

٢ - رؤوس الأموال المتدفقة من منطقة الخليج العربي، التي تساهم باستثمارات ضخمة في الولايات المتحدة الأميركية حيث تتجاوز عشرة تريليونات دولار أميركي، مما يعني أن الشراكة| العلاقة بين بعض دول المنطقة أبعد من النفط نفسه.

٣ - ضرورة التحكم أو إدارة أو الإشراف على موارد النفط في منطقة الشرق الأوسط من قبل الولايات المتحدة الأميركية، وذلك من أجل كبح جماح التقدم لدى منافسيها الكبار، وخاصة دول أسيا.

٤ - دور الشركات متعددة الجنسية، في صناعة القرار داخل الولايات المتحدة، وهذه الشركات لها مصالح كبيرة في المنطقة.

٢ - روسيا الاتحادية:

- تمتلك روسيا موارد طاقة ضخمة، وهي بهذا تنافس دول المنطقة بتزويد العالم بالطاقة، وتهتم بإمداد الاتحاد الأوربي بالنفط والغاز عبرها، وتحاول دول الاتحاد الاوربي التخلص من روسيا عبر مد أنابيب في تركيا، وعن طريق النقل البحري من مصر وعمقها.

- تقدم روسيا معونات صناعية وخبرات من أجل بناء وحدات طاقة ذرية، وتتعاون في ذلك من إيران، ويتوقع زيادة دورها في مصر بعد توقيع الاتفاق الأخير مطلع العام٢٠١٥، كذلك تسعى لتحسين علاقتها مع دول أخرى، لخلق تفاهمات اقتصادية تضمن دورها.

- تعتبر روسيا المصدر الأول للسلاح في العالم حاليا، وتسعى لتحقيق موارد من مبيعات السلاح، وكسب دور إضافي في المنطقة عن طريق السلاح وتقديم الاستشارات والخبراء العسكريين.

٣ - الاتحاد الأوربي:

- للاتحاد الأوربي مطمع في موارد الطاقة في الشرق الأوسط، وهي تسعى لتشجيع السلام في الجهة المقابلة من البحر المتوسط، وبناء عليه ستسعى لضخ مبالغ مالية ضخمة في مجال التنمية لدفع هذه الدول على الاستقرار، ومحاولة بناء شراكة أكبر من أجل ضمان شريانها في مجال الطاقة خاصة بعد توتر العلاقة مع روسيا.

- كما يسعى الاتحاد الأوربي لترتيب المنطقة بشكل يجعلها أكثر هدوء بما يضمن سلامته على الضفة الأخرى من المتوسط، وسيبذل في سبيل ذلك المزيد من النفقات على مشاريع التنمية.

- رغم أن مصير الانضمام التركي للاتحاد الأوربي لايزال مجهولا، إلا أن الاتحاد الأوربي سيزيد اهتمامه الاقتصادي بتركيا، كممر للنفط والغاز ومدخل للسلع القادمة من الشرق الأوسط وإليه، وكذلك من أجل الدخول إلى أسواقه.

٤ - الدول الأسيوية:

- للصين دور كبير في مستقبل المنطقة، حيث تهتم بالحفاظ على موارد الطاقة، وكذلك تهتم بالأسواق المحلية كمستهلك لسلعها، وبالتالي ستسعى لمزيد من تطوير العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول.

- وكذلك ستسعى الهند بدرجة أقل لتطوير علاقاتها مع الدول في المنطقة بما فيها الكيان الصهيوني.

- ولليابان دور مستقبلي مبني على شراكة تقوم على ضخ أموال في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في هذه الدول.

- وبشكل عام، ستتعامل الدول الكبرى في الوقت القادم، مع ميليشيات عسكرية، ومؤسسات مدنية وأحزاب، أكثر من تعاملها مع دول مستقلة خلال الفترة الراهنة والمستقبل القريب، في سبيل تسهيل الوصول إلى مصالحها الاقتصادية في المنطقة.

وإن التطورات الحالية في المنطقة، قضت على المركزية الإدارية والاقتصادية لكثير من الدول، مما يعني أن برامج التنمية ستواجه مشاكل أكبر، في المستقبل، وستكون المبالغ المالية المزمع ضخها للمجالات التنموية أقل فعالية إذا لم تتم دراستها بالشكل الصحيح، وإن لم يتم إيجاد جهات قوية ونافذة على الأرض تقوم بعمليات التنفيذ.

ثالثا: مستقبل العلاقات الاقتصادية البينية لدول الشرق الأوسط

- لقد بدا واقع العلاقات الاقتصادية البينية بين هذه الدول ضعيفا، رغم تجاورها الجغرافي، وعواملها الثقافية العميقة، وإن دول الشرق الأوسط تتعمق بينها جذور الخلاف والتناقض، مما لا يسمح بتطوير العلاقة فيما بينها، وإن المستقبل الاقتصادي لهذه الدول ومستقبل العلاقات فيما بينها مرهون بشكل الشرق الأوسط الجديد، وشكل التوازنات الجديدة في المنطقة.

- وتأتي التغيرات التي جرت وتجري في منطقة الشرق الأوسط كدروس لهذه الشعوب والحكومات، ويعتقد أن المنطقة ستكون أكثر وعيا في المستقبل، وستبني تصرفاتها على أساس مصلحة ذاتية أكثر من ذي قبل، مما يعني إمكانية تطوير التعاون التجاري والاقتصادي المستقبلي فيما بينها على أساس شراكة حقيقية، ويتوقع أن تتحدد ملامح المرحلة المستقبلية القادمة للعلاقة بين اقتصادات الشرق الأوسط.

- في عام ١٩٤٨، تعاونت مجموعة صغيرة من دول أوربا في مجال المعادن والفحم، ثم انشئ بعد ذلك (١٩٥١) الجماعة الأوربية للصلب والحديد بين ألمانيا وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا، الأمر الذي تطور فيما بعد ليشكل سوق مشتركة ألغيت فيها الرسوم الجمركية وسمح للأفراد ورؤوس الاموال بالتحرك بلا عوائق، حتى صار للاتحاد

الأوربي فيما بعد عملة موحدة، الأمر الذي مهد لتعاون أمني وسياسي كاد أن يفضي إلى دستور مشترك، ولا تزال أفاق الاتحاد الأوربي مفتوحة في التعاون والشراكة.

- لقد ساهمت الموارد الاقتصادية في تعزيز التعاون بين دول أوربا المتصارعة في حربين عالميتين، وساهم في تعزيز التعاون إلى حد فريد ومميز، وإن توزيع الموارد في منطقة الشرق الأوسط يمكن أن تسهم إلى حد كبير بقيام تعاون مفتوح الأفق بين هذه الدول ينعكس على جميع السكان في المنطقة بالخير والسلام.

كما أنه يجب التأكيد على أن الاستفادة من الموارد الاقتصادية الموجودة في المنطقة مرهون بعد نقاط هي:

١ - الاستقرار السياسي الخارجي، والأمن الداخلي ضمن المنطقة أو البلد، حيث أن رؤوس الأموال لا يمكن أن تستثمر في منطقة نزاعات قد تفقد فيها ثرواتها في أي لحظة، وإن الاستثمار في المنطقة في حالة الا استقرار ستجلب رؤوس الأموال الجشعة أو صاحبة البرامج السياسية المستقبلية في المنطقة.

٢ - حسن إدارة الموارد ووجود برامج اقتصادية تنموية فعالة، هي مسألة هامة للاستفادة من الموارد الاقتصادية الموجودة في المنطقة، وتعزيز سبل التعاون بين الدول الإقليمية في الشرق الأوسط، فنحن نستطيع أن نرى دولا تمتلك موارد اقتصادية مميزة لكن فقرائها بالملايين بسبب سوء الاستثمار بين ما نجد على طرف أخر دولا تستغل الموارد بشكل مميز وتقوم بأبحاث علمية وتضع مخططات دائمة لتحسين الاستفادة من هذه الموارد، إن هذا الأمر لا يقل أهمية عن وجود المورد نفسه.

٣ - الوقت والزمن، هو قيد على الاستفادة من الموارد الاقتصادية، فحيث أنه يمكن الاستفادة من بعض الموارد الاقتصادية في وقت قصير كالنفط والغاز، إلا أنه لا يمكن عكس هذه الفائدة على الشعب| السكان في وقت قصير، حيث تحتاج التنمية إلى وقت كما تحتاج إلى تكلفة.

وبعد أن علمنا بوجود هذه القيود الثلاثة التي تسهم في تطوير أو تحديد شكل العلاقات الإقليمية لدول الشرق الأوسط، فإنا نلاحظ أن النقاط الأتية سترسم مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الدول في الشرق الأوسط:

١ - رغم أن جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط تأثرت بالصراع الدائر إلا أن دولا ستخرج بحالة أفضل وبدرجة استفادة من التغيرات الراهنة كتركيا والمملكة العربية السعودية والكيان الصهيوني، بينما ستخرج غيرها متراجعة عشرات السنوات، مما يعني أن هذه الدول التي تقدمت على غيرها ستكون محل اعتماد الشرق الأوسط في التجارة والاستثمار، وسيزيد اعتماد الدول المتأثرة سلبا عليها.

٢ - بما أن دول الشرق الأوسط عاشت التجربة الحالية مع بعضها، وكسبت خبرات ومعارف ومعلومات أكبر، هذا يعني أن حجم الاستثمارات البينية سيكون أكبر فيما بين هذه الدول بكل تأكيد.

٣ - إن ظروف الحرب التي تعيشها بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط يعني تخريب الجهاز الإنتاجي أو تأثره بشكل كبير في هذه المناطق، مما يغير لفترة مؤقتة في الهيكل الاقتصادي لهذه الدول يجعلها تعتمد على جوارها بشكل أكبر، كحالة الزراعة في كل من العراق وسورية، التي ستعتمد بشكل أكبر على تركيا في الفترة القادمة، خاصة أن تركيا تنشئ مشروعا ضخما في جنوب شرق الأناضول، يكفي احتياجات المنطقة بشكل كامل.

٤ - سوف يحدد كمية التجارة بين الطرفين شكل برامج التنمية في الدول الخارجة من التغيرات الراهنة، ففي حين اعتماد هذه البرامج على مسألة الميزة التنافسية لدولها، فإنها يمكن أن تبني علاقة مع دول الجوار للاستفادة من ميزاتها أيضا، كذلك إن شكل استراتيجية التنمية (إحلال الواردات، تعزيز الصادرات...) أيضا من شأنه تعزيز العلاقات التجارية أو تخفيضها.

٥ - ستمهد المرحلة القادمة لسوق شرق أوسطية مشتركة، بين معظم أو كل الدول، مما سيسهم بتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية البينية في هذه المنطقة بالعموم، حيث أن مسألة "الشرق الأوسط" ستكون أكثر وضوحا في المرحلة القادمة.

ونلاحظ أيضا أن هناك عوامل إضافية تساهم في تطوير العلاقات البينية لدول الشرق الأوسط، كوجود موارد بشرية مؤهلة، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى، والوعي لدى عموم السكان لتحسين الاستفادة من هذه الموارد، حيث أن توعية الجمهور تشكل رافعة ضخمة لحجم الاستفادة من الموارد الاقتصادية.

رابعا: التوصيات

١ - فيما يتعلق بالموارد الاقتصادية الموجودة في المنطقة:

- على القوى الوطنية في سورية، أن تضع أيديها على موارد النفط في المناطق الشرقية والشمالية، وعلى منطقة الساحل التي يتوقع أن يتم استخراج الغاز منها مستقبلا، وذلك لقطع الطريق على أي قوى انفصالية أو صاحبة مشروع غير وطني، وضمان وجود هذه الموارد بأيدي أمينة، لكي لا تشجع هذه الموارد على الانفصال.

- إن الأراضي السورية من الممكن أن تشكل ممرا هاما لأنابيب النفط والغاز، القادمة من دول الخليج والعراق، لتصديرها نحو الاتحاد الأوربي الذي يرغب بالتخلص من تحكم روسيا بموارد الطاقة المتجهة إليه، مما يؤكد أهمية التوصية السابقة، يضاف إليها أخذ هذا العامل بعين الاعتبار.

- إن لبنان وتركيا هما البلدان الأغنى بالمياه في المنطقة، وهما بلدا الجوار لسورية، اللذان تنبع منهما الأنهار المارة عبر أراضيها، مما يتوجب على القوى المستقبلية تحسين العلاقة مع هذين البلدين، وضبط ومراجعة القوانين الخاصة بالتفاهم المادي.

- يجب الاعتناء بالمناطق الزراعية في الأراضي المحررة، فهي تشكل نواة الأمن الغذائي للسكان السوريين، وإعطائها أولوية عالية.

٢ - فيما يتعلق بمخططات الدول الكبرى في المنطقة

- تشكل دول أوربا والدول الأسيوية الكبرى، شريكا مستقبليا جيدا من الناحية التجارية لسورية ودول المنطقة، وتبقى مخططاتها في إطار تبادل المنفعة المشتركة، واحتساب مصالح الطرفين، وبالتالي تقوية العلاقة مع المؤسسات الأوربية الرسمية، من بنوك ومؤسسات تدريب ودعم.

- وجود روسيا في منطقة الساحل السوري، سيضمن لها التحكم والرقابة على تصدير الطاقة إلى أوربا، وضمان استثمار موارد الغاز في الساحل السوري، وليس للسوريين مصلحة اقتصادية في هذا، بل على العكس.

- فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأميركية فالأمر يتعلق بضمان أمن الكيان الصهيوني، بموارد المياه التي يتواجد،٨٥%منها شمال فلسطين، ويعني حماية حوض اليرموك بالسيطرة على مرتفعات الجولان، وهذه المسألة يمكن اتخاذ قرار فيها بالتنسيق مع الأردن والسلطة الفلسطينية، والتوصل إلى قرار، وكذلك قد تشكل أنابيب النفط مصالح مستقبلية لأميركا.

٣ - فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية البينية لدول الشرق الأوسط

- تتكون في المرحلة الحالية مراكز اقتصادية جديدة، تتكون من تركيا، والسعودية، الكيان الصهيوني، ومصر، مما يتوجب على سورية أخذ هذه النقطة بعين الاعتبار.

- وجوب تقوية العلاقات مع كل من المملكة العربية السعودية، وتركيا، لتأمين موارد الطاقة والغذاء في المرحلة المستقبلية الأولية ولغاية تحسن الأوضاع في سورية.

- من الممكن أن تشكل المرحلة ا لقادمة أساسا في التعاون الاقتصادي، وقيام تكتلات اقتصادية قوية، تعتمد على مزايا كل بلد ضمن هذا التكتل، مما يسهل تقدم سورية نحو هذه الخطوة، لتحقق عددا من المكاسب، أهمها أن سورية بلد صغير من الناحية الاقتصادية وإن بقاءه بهذا الشكل يجعله يفوت الكثير من الفرص، بالإضافة إلى ضرورة الاعتماد على دول أخرى في عملية التنمية الاقتصادية القادمة في بلد أنهكته الحرب، هذا يعني بدأ التفكير جديا منذ الأن بقيام هذه التكتلات.

استعراض جغرافية الشرق الأوسط الاقتصادية، والتعرف إلى توزع الموارد، وطبيعة النظر إلى هذه الموارد من الدول الكبرى، وكذلك العلاقات بين الدول ذاتها صاحبة هذه

الموارد، كانت هدفا للصفحات السابقة، ثم خلصنا بعدها إلى مجموعة من النتائج، والتوصيات، التي أتت فيما يخص الجمهورية العربية السورية، مقدمة إلى صناع القرار في التكتلات والقوى المعارضة لنظام الأسد.

المراجع والمصادر

الأبحاث العلمية والتقارير

١. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٤.
٢. دور الجغرافيا في مسارات الشرق الأوسط، مركز بحوث للدراسات، تركيا، ٢٠١٤.
٣. محمد مصطفى، الأمن المائي في سورية، مركز عمران للدراسات، الدوحة، ٢٠١٤.
٤. سعد توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، العدد٤٣، جامعة بغداد، ٢٠١٣.
٥. ظفر الاسلام خان، الهند واستراتيجيتها للطاقة في الشرق الأوسط، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٣.
٦. عزت شحرور، الصين والشرق الأوسط: ملامح مقاربة جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٢.
٧. عمر الترابي، روسيا وتركيا في سورية، ألغاز الغاز والنفوذ، المجلة، لندن، ٢٢أكتوبر، ٢٠١٢.
٨. مستقبل المياه في الشرق الأوسط، جريدة اليوم، العدد ١٠٩٧، ٦يناير، ٢٠٠٣.
٩. اسماعيل مقلد، الشرق الأوسط، جامعة أسيوط، مصر، ٢٠٠٤.
١٠. عبد الجليل مرهون، النفط والمياه واتجاهات الصراع الدولي، جريدة الرياض السعودية، ٢٠٠١.
١١. العلاقات بين المياه والطاقة في منطقة الشرق الأوسط، معهد ستوكهولم للمياه، ترجمة غازي الجابري، ٢٠٠٩.
١٢. التعاون الأورومتوسطي في مجال الطاقة، مركز الجوار الأوربي، ٢٠١٤.
١٣. بول سالم، تركيا في الشرق الأوسط الجديد، مركز كارينغي، ٢٠١٤.
١٤. نسيم أبو جامع، أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع، مجلة الجامعة الاسلامية الاقتصادية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، غزة، ٢٠١٣.
١٥. نوار محمد ربيع الخيري، مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوربي، دراسات دولية، العدد٤٠.
١٦. ناصر حامد، تجاوز الإقليمية، شبكات المصالح الاقتصادية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، ٢٠١٤.

١٧. محمد أبو عمشة، مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية في ظل المتغيرات الحالية، منتدى العلاقات العربية والدولية، ٢٠١٤.

١٨. علي محمد دياب، الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري، مجلة جامعة دمشق، العدد الثاني، ٢٠١٢.

قواعد البيانات

١٩. بيانات منظمة التجارة الدولية، على الموقع WTO.org

٢٠. بيانات البنك الدولي على الموقعworldbank.org

٢١. بيانات صندوق النقد الدولي على الموقع: IMF.org

٢٢. بيانات صندوق النقد العربي على الموقع: Amf.org

٢٣. بيانات المنظمة العربية لمصدري النفط، الأوابك، ٢٠١٥.

٢٤. قاعدة بيانات منظمة الأوبك، الموقع على الانترنت: OPEC.org

تم في ٢٥/ ٦/ ٢٠١٥ الموافق ٨/ ٩/ ١٤٣٦